بحوث رجالية
في شخصيات جدلية

٧

المُفضّل بن عُمر الجُعفي
بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

شبكة الفكر
alfeker.net

المفضل بن عمر الجعفي
بحث رجالي

بحوث رجالية في شخصيات جدلية / ٧

المفضل بن عمر الجعفي

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : المفضل بن‌عمر الجعفی: بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق ﷺ للطباعة والنشر، ١٤٤٤ ق.= ۲۰۲۳ م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ۱۳۲ ص.؛ ۵/۲۱×۵/۱۴ س‌م.
فروست : بحوث رجالیه فی شخصیات جدلیه؛ ۷.
شابک : ۰-۰۵-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : چاپ قبلی: موسسه‌الصادق للطباعه والنشر، ١٤٤٣ ق.= ۲۰۲۱ م.= ١٤٠٠ (۱۲۰ ص.).
یادداشت : کتابنامه:ص. ۱۱۷ - ۱۲۶؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : مفضل‌بن عمر، قرن ۲ق.
موضوع : شیعه -- سرگذشتنامه
Shi'ah -- Biography
محدثان شیعه
Hadith (Shiites) -- Authorities
رده بندی کنگره : BP۱۱۵ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲٤
شماره کتابشناسی ملی : ۹۲۶۳۸۷۰

المفضل بن عمر الجعفی بحث رجالی

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٤ هـ - ۲۰۲۳ م - ١٤٠٢ ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق ﷺ

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۱۳۲ صفحة

ردمک: ۰-۰۵-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ۰۰۹۸) ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ۰۰۹۸۲۱) ۳۳۹۳٤٦٤٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمقة في شخصية المفضّل بن عمر الجعفي، وفقنا الله تعالى بإلقائها على جمع من طلبة البحث الخارج قاصدين بها التعرض للجوانب الرجالية في هذه الشخصية، دون الدخول في استقصاء واستقراء حياة الرجل ومواقفه ورواياته في الكتب والمصنفات؛ لما في ذلك من تطويل لا يهم طلبة الحوزة العلمية مضافاً إلى أنه يستهلك من وقت الطالب وجهده في موارد وجهات ليس لها ربط بعملية الانتهاء إلى مختار في حال الرجل -والذي هو غاية المقصود في التحقيقات الرجالية النافعة في عملية الاستدلال الفقهي.

وحيث وفّق الله تعالى (بمنّه وكرمه) من الانتهاء من تهيئتها وإلقائها على الطلبة الأعزاء ومراجعتها بعد ذلك

والتعديل فيها، أحببنا إبرازها إلى أصحاب العلم والفضيلة من المحققين والباحثين، راجين أنْ تكون ذات فائدة لديهم.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، والحمد لله أولاً وآخراً

إطلالة على شخصية المفضّل بن عمر

يعتبر المفضّل بن عمر من الشخصيات الجدليّة التي وقع الخلاف فيها بين الأعلام، فظهرت اتجاهات مختلفة في بيان حال الرجل، فقد وثّقه جمع وضعّفه آخرون.

والرجل من أصحاب المصنّفات -كما وَردَ في جملةٍ من الكتب- وقد وقع في جملة من الروايات والأسانيد زادت على المئة، وبأكثر من عنوان، كالمفضّل من دون تقييد، أو المفضّل بن عمر، وغيرها.

والرجل ممن روى عن:

١-أبي عبد الله الصادق (عليه السلام).

٢-الإمام أبي الحسن الكاظم (عليه السلام).

وكذلك روى عن جمعٍ من الرواة، منهم:

١- أبو أيوب العطار.

٢ـ إسماعيل بن أبي فديك.

٣ـ ثابت الثمالي، والمعروف بأبي حمزة.

٤ـ جابر بن يزيد الجعفي.

٥ـ يونس بن ظبيان.

٦ـ الخيبري [١]

وفي مقابل ذلك روى عنه جمعٌ منهم:

١ـ الحسن بن رباط البجلي الكوفي.

٢ـ إبراهيم بن خلف بن عباد الأنباطي.

٣ـ إسحاق بن عيسى.

٤ـ بشر بن جعفر.

٥ـ بكّار بن كردم.

٦ـ زَرعة بن محمد.

٧ـ سليمان بن رشيد.

٨ـ محمد بن سنان.

٩ـ المعلّى بن خُنيس.

١٠ـ المفضّل بن زائدة.

---

(١) وهو خيبري بن علي الطحان.

١١ـ منذر بن يزيد.

١٢ـ منصور بن يونس.

١٣ـ موسى بن عمر الصيقل.

١٤ـ هشام الخراساني.

وبما تقدّم تتضح الصورة لطبقة الرجل بشكل عام، وأهم الخطوط الأساسية في شخصيته.

الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف

والذي هو الغاية والمقصود في البحوث الرجالية والتي منها أبحاثنا هذه - فقد وَردَ بحقّ الرجل جملة من الوجوه التي أُستفيد منها وثاقته ، وفي مقابل ذلك، وَردَت بحقه جملة من الوجوه الأخرى، التي يستفاد منها عدم وثاقته، بل القدح فيه وفي مذهبه.

وجوه إثبات وثاقة المفضّل بن عمر

الوجه الأول:

وهو عبارة عن مجموعة من الروايات:

الرواية الأولى:

ما رواه الصدوق (قدس سره) في العيون:

عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه) عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن محمد بن سنان عن أبي الحسن (عليه السلام) أنه قال -في حديث-:

((يا محمد، إنَّ المفضّل كان أُنسي ومستراحي، وأنت أُنسهما

ومستراحهما- أي الرضا والجواد (صلى الله عليه وآله) -)).[1]

الرواية الثانية:

وروى الكَشّي في رجاله -اختيار معرفة الرجال-، عن حمدويه،

((عن الحسن بن موسى، قال: حدّثني محمد بن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قبل أنْ يُحمل إلى العراق بسنة، وعلي ابنه (عليه السلام) بين يديه، فقال لي: يا محمد، قلت: لبّيك، قال: أنه سيكون في هذه السنة حركة ولا تخرج منها، ثمّ أطرق ونكت الأرض بيده، ثم رفع رأسه إليّ، وهو يقول:

ويضلّ الله الظالمين، ويفعل ما يشاء، قلت: وما ذاك جعلت فداك؟، قال: مَن ظلم ابني هذا حقه، وجحد إمامته من بعدي، كان كمَن ظلم علي بن أبي طالب حقه، وإمامته من بعد محمد (صلى الله عليه وآله)، فعلمتُ أنه قد نعى إليّ نفسه، ودلّ على ابنه، فقلت: والله لأنْ مدّ الله في عمري لأسلّمن إليه حقّه، ولأقرّن له

---

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢ / ٤١، ب: نسخة وصية موسى بن جعفر ح ٢٩.

بالإمامة، أشهد أنه من بعدك حجة الله على خلقه، والداعي إلى دينه.

فقال لي: يا محمد يمّد الله في عمرك، وتدعو إلى إمامته ومَن يقوم مقامه من بعده، فقلت: ومَن ذاك جعلت فداك؟، فقال: محمد ابنه، قلت بالرضى والتسليم... ثم قال: يا محمد إنَّ المفضّل أُنسي ومستراحي، وأنت أُنسهما ومستراحهما، حرام على النار أنْ تمسّك أبداً)).[1]

وتقريب الدلالة على حُسن الحال للمفضّل بن عمر ومحمد بن سنان واضحة.

ولكنّ الروايتين ضعيفتان من ناحية السند -كما تقدم مفصلاً[2]- من جهة الانتهاء إلى عدم وثاقة محمد بن سنان، بل ثبوت غلّوه، وضعفه في الحديث، وعدم الالتفات إلى ما يرويه.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٧، رقم: ٩٨٢.

(٢) ينظر: عادل هاشم، محمد بن سنان بحث رجالي: ص ١٠٦.

الرواية الثالثة:

وهي الرواية التي أشار إليها المحدّث النوري[١] (ﷺ)، وصاحب تكملة الرجال[٢]، وهي مما رواه ثقة الإسلام الكليني في الكافي: ((عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن سنان -وهو محمد-، عن أبي حنيفة سابق الحاج، قال:

مرّ بنا المفضّل أنا وختني[٣] نتشاجر في ميراث، فوقف علينا ساعة، ثم قال لنا: تعالوا إلى المنزل، فأتيناه فأصلح بيننا بأربعمائة درهم، فدفعها إلينا من عنده، حتى إذا استوثق كل واحد من صاحبه، قال: أما أنها ليست من مالي، ولكنْ

---

(١) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٩٧.

(٢) وهوالشيخ عبد النبي الكاظمي (١١٩٨ هـ ـ ١٢٥٦ هـ)، عالم دين شيعي، فقيه ومحقق، وخبير بالأصول والحديث والرجال، وُلد في العام ١١٩٨هـ بمدينة الكاظمية في العراق، بعد تحصيله للعلوم انتقل إلى جبل عامل، أقام في جويا حتى وافته المنية ودفن فيها. ينظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة: ٨/ ١٢٧، الكاظمي، تكملة الرجال : ٢ / ٥٢٩.

(٣) الختن: أبو امرأة الرجل، وأخو امرأته، وكل من كان من قبل امرأته، والجميع أختان، والانثى ختنة، وفي الحديث: علي ختن رسول الله (ﷺ) أي زوج ابنته ، والاسم الختونة. ابن منظور، لسان العرب:١٣/ ١٣٨.

أبو عبد الله(عليه السلام) أمرني إذا تنازع رجلان من أصحابنا في شيء، أنْ أصلح بينهما وأفتديهما من ماله، فهذا من مال أبي عبد الله(عليه السلام)))[١].

وبالإسناد عن ابن سنان، ((عن المفضّل، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا رأيت بين اثنين من شيعتنا منازعة، فافتدهما من مالي))[٢].

وقرّبوا الدلالة على وثاقة المفضّل بما حاصله:

أنَّ هذين الخبرين يدلاّن على أنه كان وكيلاً له (عليه السلام)، وأنه كان يمتثل أمره (عليه السلام)، وبمعية دلالة الوكالة عن الإمام (عليه السلام) على الوثاقة، فالرجل ثقة.

ولنا في المقام كلام حاصله: أنَّ هذا الكلام غير تامّ؛ وذلك:

أولاً: أن الرواية ضعيفة من ناحية السند بمحمد بن سنان كما تقدّم[٣].

ثانياً: لا يمكن إثبات وثاقة شخص برواية نفسه كما هو

---

(١) الكليني، الكافي: ٢/ ٢٠٩ ب: الإصلاح بين الناس ح ٤.

(٢) المصدر نفسه: ح ٣.

(٣) ينظر: عادل هاشم، محمد بن سنان بحث رجالي:ص ١٠٦.

واضح.

ثالثاً: أنه قد مرّ مفصلاً [١] بأنّه لا دلالة في الوكالة عموماً بكل صورها وأقسامها على الوثاقة في الحديث، فالذي يدلّ منها على الوثاقة في الحديث -أو قل يستبطنها- الوكالة في الأمور الشرعية، والنصب والتوكيل بلحاظ التحديث بالحلال والحرام عن الأئمة (عليهم السلام)، دون الوكالة عنهم (عليهم السلام) في الأمور المالية والاجتماعية والخدمية أو القضايا الخاصة ونحو ذلك.

رابعاً: لا دلالة فيما ورد في الرواية على كونه وكيلاً في هذه الناحية، بل يمكن حمله على تصرف في مورد، أو موردين ونحو ذلك.

الرواية الرابعة:

وهي الرواية التي أوردها الكَشّي في اختيار معرفة الرجال:

((عن محمد بن مسعود، قال: حدّثني عبد الله بن محمد بن خلف، قال: حدّثني علي بن حسان الواسطي، قال: حدّثني موسى بن بكر، قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: لمّا أتاه موت المفضّل بن عمر، قال: رحمه الله، كان الوالد بعد

(١) ينظر: عادل هاشم، أبحاث في الفاظ التوثيق: ص٣٠ ومابعدها.

الوالد، أما أنه قد استراح)).[١]

ويقع الكلام في الرواية من ناحية السند والدلالة:

أما سنداً فيمكن الحديث فيه من جهتين:

الجهة الأولى:

أنَّ محمد بن مسعود -وهو العيّاشي المعروف- يرويها عن عبد الله بن محمد بن خلف، ولكن هذا الرجل -أي عبد الله بن محمد بن خلف- بهذا العنوان، لا ذكر له في الأسانيد في غير هذا المورد، وبالتالي فالأقرب -ولعلّه الأظهر- وقوع التصحيف في الاسم، والأقرب أنه عبد الله بن محمد بن خالد، بمعية تصحيف خالد إلى خلف، وإمكانية ذلك مبنية على قرب رسم الكلمتين، خصوصاً بعد أن يُعلم أنَّ من عادة القدماء حذف الألف من بعض الألفاظ كخالد، وإمكانية كتابة(الدال) (فاءً).

فإذا كان الأمر كذلك -كما هو الأقرب- فيكون المقصود بالرجل الذي يروي عنه العيّاشي، هو (عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي).

ثم أنه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٢ الرقم ٥٨٢.

الحديث، من جهة أننا لم نتعرّض إليه سابقاً.

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الرجل قد وَردَ في الأسانيد تحت أكثر من عنوان:

الأول: عبد الله بن أبي عبد الله.

الثاني: عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي.

الثالث: عبد الله بن محمد بن خالد.

كما أنه ورد في أكثر من كُنية، كأبي العباس، كما ورد في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي- كما سياتي-، وأبي محمد، كما كنّاه محمد بن مسعود في اختيار معرفة الرجال في ترجمة ميثم، وربعي بن عبد الله، وعبد الله بن خدّاش، ورجّح جمعٌ أنَّ للرجل أكثر من كنية، وهو ليس ببعيد.

وعدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، ثمّ أن النجاشي ترجم له بالقول:

((عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، أبو العباس التميمي، رجل من أصحابنا، ثقة، سليمُ الجَنبة، وكذلك أخوه أبو محمد الحسن.

ولعبد الله كتاب (نوادر)، أخبرنا عدة من أصحابنا عن

الزراري، عن محمد بن جعفر، عنه بكتابه، ونسخة أخرى نوادر صغيرة، رواه أبو الحسين النصيبي، أخبرنا بقراءة أحمد بن الحسين، قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير عنه، ونسخة أخرى صغيرة أخبرنا بها الحسين بن عبد الله عن جعفر بن محمد، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه، عن عبد الله)) [١].

بينما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) وقال عنه:

((عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، كوفي)) [٢].

وأما الطوسي فقد تعرّض للطيالسي في بابٍ ضمن مجموعة من الرواة، في اختيار معرفة الرجال، وهم:

((علي وأحمد ابني الحسن بن علي بن فضال الكوفيين، وعبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي كوفي، والقاسم بن هشام اللؤلؤي كوفي، ومحمد بن أحمد وهو حمدان النهدي كوفي، وعلي بن عبد الله بن مروان بغدادي، وابراهيم بن محمد بن فارس ومحمد بن يزداد الرازي واسحاق بن محمد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٩ الرقم ٥٧٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ص٤٠٠ الرقم ٥٨٦٦.

البصري.

قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء فقال:.... وأمّا عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، فما علمته إلاّ خيّراً، ثقة)).[١]

والرواية معتبرة سنداً، بعدما لم يوجد في أسنادها سوى محمد بن مسعود العيّاشي، والرجل ثقة، ويعضد وثاقة الرجل -بعد الكلمات المتقدمة-:

أولاً: وقوعه في إسناد كامل الزيارات لابن قولويه، حيث روى عنه عبد الله بن جعفر الحميري، في أنَّ ((مَن زار الحسين (عليه السلام) كان كمَن زارَ الله تعالى في عرشه))[٢].

ثانياً: ورود الرجل في إسناد ما يسمى بتفسير القمي، حيث روى عن العباس ابن العامر، وروى عنه محمد بن جعفر، في تفسير سورة الصافات، وتحديداً في تفسير قوله تعالى :(وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ).[٣]

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٢ الرقم ١٠١٣ ، ١٠١٤.

(٢) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص٢٨١ ب: ٥٩ من زار الحسين كان كمن زار الله، ح ١١.

(٣) الصافات :٦٤، ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١١/ ٣٢٨.

فالمتحصّل مما تقدّم:

أنَّ عبد الله بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، ثقة، خيّر، سليم الجنبة.

ثمّ أنه لابدّ من الإشارة إلى أمرين:

الأول: أنَّ ما يؤكد كون المراد من عبد الله هنا هو عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، أنه هو الذي يروي عنه محمد بن مسعود العيّاشي، كما تقدّم عن النجاشي في ترجمته.

وكذلك هو الذي يروي عن علي بن حسّان الواسطي.[1]

الثاني: أنَّ علي بن حسّان الواسطي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم منا الكلام في ذلك[2].

الجهة الثانية:

الحديث في حال موسى بن بكر:

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٨٩ الرقم ٥٣٨.

(٢) **ينظر: عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٥.**

((موسى بن بكر الواسطي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأبي الحسن (عليه السلام)، وعن الرجال، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عنه)) [١].

وفي مقابل ذلك، ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في غير مورد:

الأول: في رجاله، في عداد أصحاب الإمام الصادق، (عليه السلام) وقال عنه: ((موسى بن بكر الواسطي)) [٢].

الثاني: في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، حيث ترجم له بالقول:

((موسى بن بكر، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير عنه، ورواه صفوان بن يحيى عنه)) [٣].

ومن الواضح أنَّ الرجل ثقة في الحديث، بمعية رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه، وهؤلاء من مشايخ الثقات، الذين

---

(١) نجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٤٠٧ الرقم ١٠٨١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٠١ الرقم٤٤١٨.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ الرقم ٧١٧.

ثبت لدينا أنهم لا يروون -بل لا يُرسلون- إلاّ عن ثقة، فموسى بن بكر الواسطي، ثقة في الحديث.

وعليه، فالرواية معتبرة من ناحية السند.

الكلام في جهة الدلالة:

فالرواية قصيرة لم يرد فيها إلاّ عبارتان:

الأولى: عبارة ((أنه كان الوالد بعد الوالد)) وهي -كما هو الأقرب بل لعلّه الظاهر- ليست بصدد الحديث عن الوثاقة، ولا الإشارة إلى ما يمكن أنْ يستبطن الوثاقة، ولكنها تتحدث عن إظهار المفضّل الشفقة والاحترام تجاه الإمام (عليه السلام)، كما يظهر من علاقة الوالد والولد، وهذه العبارة تحكي عن هذه الجهة، دون إرادة الوثاقة في الحديث بوجه، ولا حتى إرادة تبرئته وإبعاده عن التهم التي قيلت بحقه.

الثانية: عبارة ((أما أنه قد استراح))، فيُحتمل فيها الإشارة إلى راحته عما كان يعانيه من تُهمٍ من جمعٍ من الأصحاب والرؤساء، وما كان ذلك مما يسبّبه من ألم وأذية، فأراحه الله منها بالموت.

فالمتحصّل مما تقدّم:

أنَّ الرواية وإنْ كانت معتبرة سنداً، ولكنها غير تامّة دلالة.

الرواية الخامسة:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال:

((محمد بن مسعود، عن إسحاق بن محمد البصري، قال: أخبرنا محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن بشير الدهّان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لمحمد بن كثير الثقفي: ما تقول في المفضّل بن عمر؟ قال: ما عسيت أنْ أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليباً، وفي وسطه كستيجاً[1]، لعلمت أنه على الحق، بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول.

قال: رحمه الله، لكن حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة، أتياني فشتماه عندي، فقلت لهما: لا تفعلا، فإني أهواه فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتهما أنّ الكف عنه حاجتي، فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما، أما أنّي لو كرمت عليهما، لكرم عليهما مَن

---

(١) الكُسْتِيجُ، بالضم: خَيْطٌ غَليظٌ يَشُدُّهُ الذِّمِّيُّ فَوْقَ ثِيابِه دُون الزُّنَّارِ، مُعَرَّبُ: كُسْتِي. والكُسْتَجُ: كالحُزْمَةِ من اللِّيفِ، مُعَرَّب. الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ١ / ٢٠٣.

يكرم عليّ، ولقد كان كثير عزة في مودته لها، أصدق منهما في مودتهما لي، حيث يقول:

لقد عَلمتْ بالغيب أني أخونها إذا هو لم يكرم عليّ كريمها

أما إني لو كرمت عليهما لكرم عليهما من يكرم عليّ)) [1].

والرواية مخدوشة سنداً؛ لورود محمد بن سنان فيها، والرجل بحسب المختار، غالٍ، ضعيف في الحديث.

وهنا نود الإشارة إلى أننا ذكرنا في غير مورد، بأنه يجب أنْ ينظر للغلو والغلاة نظرة معمّقة، ولا يجوز أن ينظر إليهم نظرة سطحية.

وبعبارة أخرى:

يجب أنْ ينظر إلى الغلو -والغلاة تحديداً- بكونهم منظومة فكرية، وجدت على مدى طويل من الزمان، فلذلك تداخلوا في كلّ الطبقات تقريباً، ونعتقد بأنهم كان لهم تواصل بين الطبقات، فكان اللّاحق يبرّر للسابق، ويحاول أن يحسّن ويلّمع صورته بشتى الطرق كما أشرنا إليه، فلذلك، لابدّ من الالتفات إلى الغلاة ووقوعهم في الأسانيد، فإنَّ الأسانيد التي تضم بين

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣ الرقم: ٥٨٣.

طياتها غالٍ أو متهماً بالغلو، تحتاج إلى مزيد تأنٍ وتدقيق.

نعم ورد فيها بشير الدهّان:

والرجل ممن روى عنه صفوان بن يحيى، كما وَرَدَ في كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفّار، حيث قال:

((حدثنا عبد الله بن عامر، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان، عن بشير الدهّان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: لمّا مرض رسول الله (صلى الله عليه وآله) مرضه الذي تُوفي فيه، بعث إلى علي (عليه السلام)، فلما جاء أكبّ عليه، فلم يزل يحدّثه ويحدّثه، فلما فرغ لقياه، فقالا: بما حدثك صاحبك؟ قال: حدّثني بباب يفتح ألف باب، كل باب يفتح ألف باب)) [1].

وكذلك أورد العلّامة المجلسي (طاب ثراه) في بحار الأنوار رواية علي بن أحمد، عن عبد الله بن مُسلم، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن بشير.[2]

كما أشار إلى رواية صفوان، عن بشير الدهّان في الخصال،

---

(١) الصفار، بصائر الدرجات: ص ٣٢٥ ب: ١٦ في ذكر الأبواب التي علّم رسول الله امير المؤمنين ح١٣.

(٢) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٥٢/ ٣٥٧ ح ١٢٢.

في ((باب علّم رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً.....)) [١] .

ثم أنَّ الرجل ذكره الشيخ الطوسي (طاب ثراه)، في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((بَشير الدهّان الكوفي)) [٢].

نعم، وَرَدَ في بعض نسخ رجال الطوسي (بِشر) مكان (بَشير)، ولكن الظاهر أنَّ الصحيح (بَشير)، بمعية ما عنونه به ابن حجر في لسان الميزان.[٣] وكذلك ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه:

((بَشير الدهّان، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وقيل (يسير) بالياء والسين غير المعجمة)) [٤].

ثمّ أنه يعضد وثاقة الرجل بعد رواية صفوان عنه -وفيها الكفاية على المختار -، وروده في إسناد كامل الزيارات، حيث

(١) ينظر: الصدوق، الخصال: ص ٦٤٥ ب: علّم رسول الله علياً الف باب ح ٢٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٦٩ الرقم ١٩٦٥.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان: ٢/ ٤١.

(٤) الطوسي: الرجال: ص ٣٣٣، رقم ٤٩٥٦.

روى عنه صالح بن عقبة، في باب ثواب من زار الإمام الحسين (عليه السلام) راكباً، أو ماشياً[١].

الرواية السادسة:

ما ورد في روضة الكافي:

((عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن احمد المنقري، عن يونس بن ظبيان، قال: قلت للصادق (عليه السلام): ألا تنهى هذين الرجلين عن هذا الرجل؟، فقال: مَن هذا الرجل ومَن هذين الرجلين؟ قلت: ألا تنهى حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة، عن المفضّل بن عمر؟ فقال: يا يونس قد سألتهما أن يكفّا عنه فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما.... ، قال: (عليه السلام) لو أحبّاني لأحبّا مَن أُحب)).[٢]

ولكن الرواية ضعيفة جداً من ناحية السند، فالراوي لها يونس بن ظبيان، وهو -على المختار- ضعيف جداً، غالٍ، من

---

(١) ينظر :ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٢٥٢ ب: ثواب من زار الحسين ماشياً ح ٢، الخوئي: معجم رجال الحديث: ٤/ ٢٣٩ رقم ١٨١٤.

(٢) الكليني، الكافي: ٨/ ٣٧٣ ح ٥٦١.

الكذّابين المشهورين، الذين لا يلتفت إلى روايتهم.

فالرواية ساقطة عن الاعتبار.

نعم، نريد في المقام أنْ نشير إلى مسألة، تقدم الحديث عنها في غير مورد قريباً كذلك وهي:

أنه لابدّ من النظر إلى الغلاة، نظرةً دقيقةً تحقيقيةً موضوعيةً، لا نظرة سطحية.

وبعبارة أخرى:

يجب أنْ يُنظر إليهم، كمنظومة فكرية منحرفة، منتشرة على طول التاريخ، وخصوصاً في زمن الأئمة (عليهم السلام)، وكان لهذا الخط المنحرف ما يمثله في كل طبقة وزمان، وكان يأتي من بعد تلك الطبقة أيضاً، أناس آخرون من الغلاة، يحاولون -بشتى الطرق- أن يُلمّعوا ويحسّنوا صورة الغلاة والكذابين والمنحرفين الذين من قبلهم، من خلال وضع ودسّ روايات مكذوبة عن الأئمة (عليهم السلام)، يراد منها تلميع صورة هؤلاء الغلاة والكذابين، -وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله من هذه الجهة-.

كما أنَّ دلالة الرواية على المدّعى -على تقدير تماميتها سنداً-، ليست بذلك الوضوح المُفضي للقول بوثاقة الرجل.

الرواية السادسة:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال:

((حدّثني إبراهيم بن محمد، قال: حدّثني سعد بن عبد الله القمي، قال: حدّثني احمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن أحمد، عن أسد بن أبي العلاء، عن هشام بن أحمر، قال:

دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، وأنا أريد أن اسأله عن المفضّل بن عمر، وهو في ضيعة له، في يوم شديد الحر والعرق يسيل على صدره، فابتدأني فقال: نعم، والله الذي لا إله إلاّ هو، المفضّل بن عمر الجعفي، حتى أحصيت نيّفاً وثلاثين مرة يقولها ويكرّرها، قال: إنما هو والد بعد والد.

قال الكَشّي: أسد بن أبي العلاء يروي المناكير، ولعلّ هذا الخبر روي في حال استقامة المفضّل، قبل أنْ يصير خطّابياً)) [1].

ونود التعقيب على هذه الرواية ابتداءً، بأنها أيضاً من الموارد التي تكشف عن أنَّ منظومة الغلو والغلاة والانحراف، لم تكن وليدة ساعة أو لحظة أو طبقة أو زمان معين، وإنما كان منهجاً واضحاً متواصلاً على طول التاريخ، وكان له في كل

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٤ الرقم ٥٨٥.

طبقة من يُمثّله، ومن الخصوصيات الخاصة بأنهم كانوا يتّبعون أسلوب العمل الجماعي، فكان اللّاحق في الطبقة يحاول تلميع وتهذيب صورة الكذّاب أو الغالّ الذي قبله، وهذا واضح، ونعتقد بأن هذه الرواية مثال على ذلك ـ وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله أيضاً من هذه الجهة فانتظر.

ثمّ أنه يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أمّا من ناحية السند، ففيه غير مورد للخدش منها.

الأول: الحسين بن أحمد، والظاهر أنه المنقري، وقد تقدّم في (مشايخ الثقات) [١]، مشايخ ابن أبي عمير، التعرض مفصّلًا لحال الرجل، وانتهينا إلى ثبوت كونه ضعيف الحديث.

الثاني: أسد بن أبي العلاء، فإنّ الرجل وإنْ تعرّض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((أسد بن أبي العلاء)) [٢].

ولكنّا لم نعثر على أكثر من ذلك، وما تقدّمت من كلمات الكَشّي من كون الرجل يروي المناكير، يكفي للقول بعدم

---

(١) عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة (مخطوط).

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٢ الرقم ٤٩٣٧.

اعتبار مروياته، بعدما لم يقُم وجه للقول بوثاقته.

فالنتيجة: أن الرواية ساقطة عن الاعتبار سنداً.

وأمّا من ناحية الدلالة، فيمكن الخدش في دلالتها على المدّعى، من وثاقة المفضّل بن عمر، من خلال عين ما تقدّم في نقد دلالة جملة ((والد بعد والد)) فراجع[1].

فالنتيجة: أنَّ هذه الرواية ساقطة سنداً ودلالة.

الرواية السابعة:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال، حيث قال:

((قال نصر بن الصبّاح، رفعه عن محمد بن سنان،: أنَّ عدّة من أهل الكوفة كتبوا إلى الصادق (عليه السلام)، فقالوا: إنَّ المفضّل يجالس الشُطّار[2] وأصحاب الحَمام، وقوماً يشربون الشراب، فينبغي أنْ تكتب إليه، وتأمره أنْ لا يجالسهم، فكتب إلى المفضّل كتاباً وختمه، ودفعه إليهم، وأمرهم أن يدفعوا

---

(١) يراجع: ص ٢٣.

(٢)الشُطّار جمع شاطر وهو من أعيى أهله ومؤدبه خبثاً ومكراً، وقول الناس: أن فلان شاطر معناه انه أخذ في نحو غير الاستواء، ولذلك قيل له شاطر؛ لأنه تباعد عن الاستواء. الزبيدي، تاج العروس: ٧/ ٢٤.

الكتاب من أيديهم إلى يد المفضّل.

فجاءوا بالكتاب إلى المفضّل، منهم زرارة، وعبد الله بن بكير، ومحمد بن مسلم، وأبو بصير، وحجر بن زائدة، ودفعوا الكتاب إلى المفضّل، ففكّه وقرأه، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم اشترِ كذا وكذا واشترِ كذا، ولم يذكر فيه قليلاً ولا كثيراً مما قالوا فيه، فلما قرأ الكتاب، دفعه إلى زرارة، ودفع زرارة إلى محمد بن مسلم، حتى دار الكتاب على الكلّ، فقال المفضّل: ماذا تقولون؟ قالوا: هذا مال عظيم، حتى ننظر ونجمع، ونحمل إليك، ثم ندرك الإتراك[1] بعد ننظر في ذلك، وأرادوا الانصراف، فقال المفضّل: حتى تغدّوا عندي، فحبسهم لغدائه، ووجّه المفضّل إلى أصحابه الذين سعوا بهم، فجاءوه وقرأوا عليهم كتاب أبي عبد الله (عليه السلام)، فرجعوا من عنده، وحبس المفضّل هؤلاء ليتغدوا عنده، فرجع الفتيان وحمل كل واحد منهم على قدر قوته، ألفاً وألفين وأقل وأكثر، فحَضروا وأحضروا ألفي دينار وعشرة آلاف درهم قبل أنْ يفرغ هؤلاء

---

(١) في بعض النسخ (ثم لم ندرك الأنذال بعد نظر في ذلك) وفي نسخة (ثم ندرك الأنزال بعد نظر في ذلك) وفي نسخة اخرى (لم ندرك إلّا نراك ننظر في ذلك).

من الغداء، فقال لهم المفضّل: تأمروني أنْ أطرد هؤلاء من عندي؟، تظنون أن الله تعالى محتاج إلى صلاتكم وصومكم)) [١].

واستدل بهذه الرواية المحدّث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه، على وثاقة المفضّل بن عمر.[٢]

مناقشة الرواية سنداً ودلالة

أما من ناحية السند:

فهناك أكثر من جهة للخدش فيها، منها:

الجهة الأولى:

جهة الرفع من نصر بن الصبّاح إلى محمد بن سنان، وهو مضرّ بصحة سندها، كما هو واضح.

الجهة الثانية:

من جهة محمد بن سنان، فقد ثبت لدينا أنَّ الرجلَ ضعيف في الحديث، غالٍ، بل أكثر من ذلك، كما تقدّم. [٣]

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٩ الرقم ٥٩٢.

(٢) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣) ينظر: عادل هاشم، محمد بن سنان بحث رجالي: ص ١٠٦.

الجهة الثالثة:

من جهة نصر بن الصبّاح، وهو نصر بن الصبّاح البلخي، يروي عنه الكَشّي في رجاله في غير مورد، وهو يروي عن جمعٍ، منهم:

١- أحمد بن محمد بن عيسى.

٢- إسحاق بن محمد البصري.

٣- الحسن بن علي بن أبي عثمان.

٤- الفضل بن شاذان.

٥- رفع عن محمد بن سنان.

وكان الشيخ الطوسي (قدس سره) قد ترجم له في رجاله، في (باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام))، بالقول:

((نصر بن الصبّاح، يكنى أبا القاسم، من أهل بلخ، لقي جلّ من كان في عصره من المشايخ والعلماء وروى عنهم، إلاّ أنه قيل: إنه كان من الطيّارة[1] ١، غالٍ)) [2].

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة،

---

(١) أي الغلاة

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٤٩ الرقم ٦٣٨٥.

بالقول:

((نصر بن الصبّاح، أبو القاسم البلخي، غالِ المذهب، روى عنه الكَشّي، له كتب، منها كتاب (معرفة الناقلين)، كتاب (فرق الشيعة)، أخبرنا الحسين بن احمد بن هدية، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عمر بن عبد العزيز الكَشّي عنه)) [1].

وبعد التتبع لم نجد وجهاً يمكن أن يستكشف منه وثاقة الرجل، وعليه، فالرجل لم يثبت له توثيق، بل هو غالٍ، غير معتبر الرواية.

فإن قيل: حكى العلّامة البهباني في ترجمة فارس بن حاتم: « إن نصر بن الصبّاح كتب كتاباً في الردّ على الغلاة »[2]، فيمكن القول بأنّ نسبة الغلوّ إليه من الكشّي والنجاشي وابن الغضائري من جهة أنّ كثيراً من القدماء ـ ولا سيّما من القمّيّين ـ يعتقدون في الأئمّة عليهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة بحسب اجتهادهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، بل كانوا يعدّون التعدّي عنها ارتفاعاً وغلوّاً على حسب اعتقادهم، كما

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٨ الرقم ١١٤٩.

(٢) الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص٢٧٦.

عن الصدوق ومشيخة أبي الوليد من الحكم بالغلوّ فيمن أنكر سهو النبيّ صلى الله عليه و آله[١] ونسبة الغلوّ من أصلها منه لعلّها من جهة الاعتماد على الكشّي والنجاشي وابن الغضائري ، بل هو الظاهر ، كيف لا والعلّامة كثير المتابعة للنجاشي تحصيلاً ونقلاً ؟ !

بل كثرة رواية الكشّي تدلّ على حُسن حاله ، بل حكم بعض الأعلام بأنّ الظاهر من كثير من الروايات المروية عنه من الكشّي براءته من الغلوّ[٢]

فإنه يقال:

اولاً: أن الحكم على الرجل بعدم وثاقته، ليس اعتماداً على قول الكشي، والنجاشي، وابن الغضائري، وإنما من خلال متابعة رواياته التي يرويها، والتي فيها من الغلو ما هو أوضح من أن يؤول.

ثانياً: مرّ بنا أكثر من مرة - وسيجيء إن شاء الله - أن طريقة الغلاة وديدنهم، هو بالتستر والتبرير من سابقهم على

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه : ١/ ٢٣ ب: أحكام السهو في الصلاة ح١٠٣١.

(٢) ينظر :الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٣/ ٣٣٧.

لاحقهم، وحتى وضع الاحاديث او المناقب لتبرئة أتباعهم مما اتُهموا به.

فالنتيجة: أنّ الرواية ساقطة عن الاعتبار سنداً.

ثمّ أنه لا بأس من الإشارة إلى أن هذه الرواية أيضاً، يمكن أن تعتبر من جملة الأمثلة التي تقدمت في ضرورة أن يُنظر إلى الغلو نظرة موضوعية دقيقة، والابتعاد عن النظرة السطحية لهم، وأنهم كانوا يمثلون خطاً مهماً في فهم خصوصيات ومقامات أهل البيت (عليهم السلام)، فإن هذه النظرة السطحية لازمها جملة كبيرة من اللوازم التي لا يمكن الالتزام بها، بل إن مقتضى النظرة الموضوعية التدقيقية التحقيقية، هو النظر إليهم كمنهج ممتد في طول الطبقات، ولديهم في كل طبقة من يمثلهم، وكان لكل لاحق علاقة بالسابق، ولعلّ السابق كان يُمهّد الأمور للّاحق وهكذا.

ومن الواضح أنهم كانوا يتبادلون الكلام والروايات والكتب والأحاديث، وكانوا يجتمعون لتهيئة أمور الدس والتزوير والتحريف في الكتب، ومحاولة تلميع صورة بعضهم البعض، فلابدّ من الالتفات إلى هذه الجهة -وسيأتي إن شاء الله تعالى مزيد بيان من هذه الناحية-.

وأما الكلام من ناحية الدلالة:

فلا دلالة واضحة للرواية على وثاقة المفضّل في الحديث، فإنَّ غاية ما يمكن أنْ يُدّعى من الدلالة، أنها في مقام عدم إثبات ما نسب إليه من أفعال مشينة مخلة بالعدالة، ولا يلازم ذلك إثبات وثاقته في الحديث، كما هو المطلوب.

الرواية الثامنة:

ما رواه الكَشّي في رجاله بالقول:

((وحكى نصر بن الصبّاح عن ابن أبي عمير بإسناده:

أنَّ الشيعة حين أحدث أبو الخطاب ما أحدث، خرجوا إلى أبي عبد الله (عليه السلام)، فقالوا: أقم لنا رجلاً نفزع إليه في أمر ديننا وما نحتاج إليه من الأحكام، قال: لا تحتاجون إلى ذلك، متى ما احتاج أحدكم عرّج إليّ، وسمع مني وينصرف، فقالوا: لابدّ، فقال: قد أقمت عليكم المفضّل، إسمعوا منه واقبلوا عنه، فإنه لا يقول على الله وعليّ إلاّ الحقَ، فلم يأتِ عليه كثير شيء حتى شنعوا عليه وعلى أصحابه، وقالوا: أصحابه لا يصلّون ويشربون النبيذ، وهم أصحاب الحمام، ويقطعون

الطريق، والمفضّل يقرّبهم ويُدنيهم))[١].

واستدل بهذه الرواية المحدّث النوري على وثاقة المفضّل بن عمر.[٢]

ولكنّ الرواية مخدوشة سنداً، من جهة نصر بن الصبّاح الذي لم يثبت له توثيق، بل الثابت لدينا أنَّ الرجلَ من الغلاةِ، مضافاً إلى جهات أخرى واضحة في سند الرواية، لا تخفى على الناظر.

والرواية من ناحية الدلالة كذلك غير تامّة؛ وذلك لأنه كما وَردَ فيها مدحٌ، كذلك ورد فيها ذمٌّ، وإن كان من الأصحاب على المفضّل وأصحابه، واتهموهم بتهم تهدم الجلالة والدين والعدالة والمروءة.

فالنتيجة: أنَّ الرواية ساقطة من ناحية السند، وغير ظاهرة الدلالة في وثاقة المفضّل.

الرواية التاسعة:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال، حيث قال:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢٠ الرقم ٥٩٢.

(٢) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٠١.

((حدّثني محمد بن قولويه قال: حدّثني سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن عثمان بن عيسى، عن خالد بن نجيح الجوان، قال:

قال لي أبو الحسن (عليه السلام): ما يقولون في المفضّل بن عمر؟، قلت: يقولون فيه هبه يهودياً أو نصرانياً، وهو يقوم بأمر صاحبكم، قال: ويلهم ما أخبث ما أنزلوه، ما عندي كذلك، وما لي فيهم مثله)) [1].

وقد استدل بهذه الرواية جمعٌ على وثاقة المفضّل.[2]

والرواية تامة سنداً، بعد أن بنينا على وثاقة كل من محمد بن قولويه -والد جعفر بن محمد بن قولويه صاحب كامل الزيارات-، والبرقي، وأحمد بن محمد بن عيسى، وعثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي، وخالد بن نجيح الجوان.

ولكن مع ذلك، يمكن أنْ يقال:

أنَّ الرواية محلّ الكلام غير معتمدة؛ وذلك لأنَّ الكَشّي قد ذكر -في غير مورد- قوله ((إسحاق، وعبد الله، وخالد، من

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢٠، رقم ٥٩٤.

(٢) منهم: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٠٢.

أهل الارتفاع[١]))،[٢] وأنَّ خالد بن نجيح الجوان، كانَ من أهلِ الارتفاع والغلو[٣].

وبالتالي، فالروايات التي يرويها في مقام المدح للمفضّل بن عمر يصعُب -بل يشكلُ- الاعتماد عليها.

وقد اتضحت بما تقدّم سلسلة الغلاة في مختلف الطبقات، وكيف أنهم حينما كانوا يروون عن الغلاة من الطبقات السابقة لهم، يحاولون دفع التهمة عن اولئك الغلاة بشكل أو بآخر؛ حتى لا تُخدش مروياتهم بالغلو والارتفاع، وتُترك من قبل الأصحاب، فانتبه.

وقد أشرنا إلى هذه المسألة، وهذه الجهة المهمة في مرويات الغلاة في غير مورد كما تقدّم وكما سيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) أي تجاوز الحدود والارتفاع بأهل البيت الى مقام الالوهية.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال:٢/ ٢٨٤ الرقم ٥٩٨.

(٣) لم اجد في كلام الكشي ما ينص على ذلك، إلاّ اللّهم أن يكون المراد من خالد في قوله:(إسحاق، وعبد الله، وخالد، من أهل الارتفاع) هو خالد بن نجيح الجوان.

الرواية العاشرة:

ما رواه الكَشّي في رجاله حيث قال:

((حدّثني حمدويه بن نصير قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن محمد بن عمر الزيّات، عن محمد بن حبيب[1]، قال: حدّثني بعض أصحابنا مَن كان عند أبي الحسن الثاني (عليه السلام) جالساً، فلما نهضوا قال لهم: القوا أبا جعفر (عليه السلام) فسلّموا عليه، وأحدثوا به عهداً، فلما نهض القوم، التفت إليّ، وقال: يرحم الله المفضّل، إنه كان ليكتفي بدون هذا)).[2]

والخدش في سند الرواية واضح، فإنّه لا نعلم مَن هو المقصود ببعض أصحابنا، وكذلك جهالة حالهم تمنع عن الركون إلى الرواية والقول باعتبارها والبناء عليها.

الرواية الحادية عشر:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال، عن علي بن محمد، قال:

((حدّثني سلمة بن الخطاب، عن علي بن حسان، عن

---

(١) في بعض النسخ محمد بن حريز.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢٠ الرقم ٥٩٣.

موسى بن بكر، قال:

كُنت في خدمة أبي الحسن (عليه السلام) ولم أكن أرَ شيئاً يصل إليه إلاّ من ناحية المفضّل بن عمر، ولربما رأيت الرجل يجيء بالشيء فلا يقبله منه، ويقول: أوصله إلى المفضّل)) [١].

ولكنّ الرواية ضعيفة من ناحية السند، من جهة ما ثَبتَ لدينا من ضعف سلمة بن الخطاب، كما تقدّم مفصلاً، فراجع [٢].

الرواية الثانية عشر:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال، عن علي بن محمد، قال:

((حدّثني محمد بن أحمد، عن أحمد بن كليب، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، قال: بلغ من شفقة المفضّل أنه كان يشتري لأبي الحسن (عليه السلام) الحيتان فيأخذ رؤوسها، ويبيعها ويشتري بها حيتاناً شفقة عليه)). [٣]

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢١ الرقم ٥٩٥.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٣.

(٣) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢١ الرقم ٥٩٦.

وللمناقشة في الرواية سنداً ودلالة مجال:

أمّا من ناحية السند:

فلورود علي بن محمد، وهو علي بن محمد بن فيروزان القمي.

وهذا الرجل وَرَدَ في أسانيد رجال الكَشّي في بداياتها، في موارد كثيرة، ويروي في رجال الكَشّي عن جمعٍ منهم:

١-أحمد بن محمد البرقي.

٢- أحمد بن محمد بن عيسى القمي.

٣- أحمد بن محمد الليثي.

٤- بنّان بن محمد.

٥- حسن بن علي.

٦- حسين بن عبد الله.

٧- سلمة بن الخطاب.

٨- عبد الله بن جعفر الحميري.

٩- عبد الله بن محمد بن عيسى.

١٠- محمد بن أحمد.

١١- محمد بن أحمد بن الوليد.

١٢- محمد بن أحمد بن يحيى.

١٣- محمد بن عبد الجبار.

١٤- محمد بن عيسى.

١٥- محمد بن محمد.

١٦- محمد بن موسى.

١٧- محمد بن يعقوب.

وممن يروي عنه:

١-آدم بن محمد القلانسي.

٢ـ إبراهيم الورّاق السمرقندي.

٣ـ أحمد بن عبد الله العلوي.

٤ـ سعد بن صباح الكَشّي.

٥ـ الكَشّي بإسقاط الواسطة.

٦ـ محمد بن علي.

٧ـ محمد بن مسعود.

وعليه، ففي المورد الذي يروي عنه الكَشّي مباشرة، فهو من موارد سقوط الواسطة، كما صار واضحاً.

ثم أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم له في رجاله بالقول:

((علي بن محمد بن فيروزان القمي، كثير الرواية، يكنى أبا الحسن، كان مقيماً بكش[١])).[٢]

وبعد التتبع لم نجد أكثر من ذلك في ترجمة الرجل.

نعم، ذكرَ في التعليقة في الوجيزة أنه ممدوح[٣]، ولكن لم يذكر منشأ المدح، وبالتالي فلا يُعتنى بما قيل.

نعم، يُحتمل أنه من جهة ما ذكره الكَشّي في ترجمة مالك بن أعين الجهني.

((حمدويه بن نصير، قال: سمعتُ علي بن محمد بن فيروزان القمي، يقول: مالك بن أعين الجهني هو ابن أعين،

---

(١) كَش: بالفتح ثم التشديد: قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان على جبل. الحموي، معجم البلدان :٤/ ٤٦٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٩ الرقم ٦١٦٤.

(٣) المجلسي، الوجيزة: ص١٢٧ ، المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٥/ ٦٧.

وليس من أخوة زرارة، وهو بصري)) [١].

بتقريب:

أنَّ سؤال حمدويه منه عن مالك بن أعين يكشف عن أنَّ الرجلَ خبير بالرجال، مقبول الرأي والتقييم.[٢]

ولكنّ هذا الكلام غير تام؛ والوجه في ذلك:

أنَّ الكلام في المقام واضح في جهة النَسَب، ولا علاقة له بالوثاقة والضعف، الذي هو موضوع علم الرجال والعارفين بأحوال الرواة، فقد يكون الرجل مقبول الكلام في الأنساب، ومن الواضح أنه لا علاقة لما نبحث عنه، وهو الوثاقة والضعف في الحديث، فقبول الكلام في الأنساب له مقدماته التي تختلف عن مقدمات قبول الكلام في التوثيق والتضعيف، كما هو واضح.

بل يمكن أنْ يقال: أنَّ علم الرجال وإنْ كان بتماس مع الأنساب، ولكنه تماس بسيط في بعض الموارد، ويبقى علم الرجال علماً مستقلاً واضح الأسس والمباني.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٧٨ الرقم ٣٨٨.

(٢) ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ١٣/ ١٦٩ الرقم ٨٤٧٣.

فالنتيجة:

أنَّ علي بن محمد بن فيروزان القمي لم يثبت له توثيق، وعليه، فالرواية غير معتبرة سنداً.

وأما النقاش في دلالتها:

فالرواية كذلك لا تدل على وثاقة المفضّل في الحديث كما هو المطلوب من محلّ الكلام، بل غاية ما تدلّ عليه أنه كان مشفقاً على الإمام (عليه السلام) من هذه الجهة لا أكثر، ومن الواضح بأن هذا لا ربط له بالوثاقة بالحديث بوجه.

الرواية الثالثة عشر:

وهي التي أوردها الشيخ المفيد (رحمه الله) في كتاب (الاختصاص):

((عن محمد بن علي، عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن أبي أحمد الأزدي - يعني ابن أبي عمير -، عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، قال:

كنت عند الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام)، إذ دخل المفضّل بن عمر، فلمّا بصر به ضحك إليه، ثم قال: إليّ يا مفضّل، فوربّي إني لأحبك وأحب من يحبك، يا مفضّل لو عرفَ جميع

أصحابي ما تعرف ما اختلف اثنان، فقال له المفضّل: يا بن رسول الله لقد حسبت أنْ أكون قد أُنزلت فوق منزلتي، فقال: بل أُنزلت المنزلة التي أنزلك الله بها....)).[١]

والرواية وإنْ كانت غير مخدوشة سنداً، فالصدوق ومنزلته معروفة، وشيخه محمد بن موسى ابن المتوكل بنينا على وثاقته فيما سبق[٢]، وكذلك علي بن إبراهيم، وحال ابن أبي عمير واضح في الوثاقة، هو ومَن يروي عنه، فإنه لا يروي -بل لا يُرسل- إلاّ عن ثقة.

ولكنّ الإشكال إنما هو في أصل ثبوت نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد (طاب ثراه)، وبعد التحقيق في حال الكتاب -كما تقدم بحثه مفصّلاً ومستقلاً[٣]- وجدنا أنه عبارة عن مجموع من الروايات غير مجتمعة على موضوع واحد، وفيها اضطراب في التنسيق والترتيب، مغاير لما عليه تنسيق الكتب المعروفة، ولم تسلم النسخة الأصلية الموجودة عند المتأخرين من الاضطراب والسقط، ووصفت بعض

---

(١) المفيد، الاختصاص: ص ٢١٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٢٨.

(٣) عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة (مخطوط).

رواياتها بالغرابة، ولا طريق للكتاب ولا نسبة له للشيخ المفيد من الأعلام المتقدمين، ولا شهرة في ذلك لا عند المتقدمين ولا المتأخرين.

بل أكثر من ذلك:

فإنَّ المتتبع لرواياته يجد أنَّ بعضها مرسل، وبعضها من دون سند أصلاً، والبعض الآخر بوسائط متعددة تصل إلى ثمانية وسائط، ويضم الكتاب مراسيل من دون سند، بل أن بعض الأسانيد ترجع إلى العامّة كما في روايات المباهلة، وروايات أخرى من جهة بعض أزواج النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

مضافاً إلى التنوع الكبير في الموضوعات التي يتعرّض لها الكتاب، المانع عن وجود وحدة موضوع يمكن أنْ يُحسب الكتاب عليها، كالفقه أو العقائد أو التفسير أو الرجال أو التاريخ أو السيرة، بل هو خليط من كل ما تقدّم وزيادة، ومثل هذا النوع من المصنفات ليس هو المعروف من الأعلام كالشيخ المفيد (قدس سره) وأضرابه.

وكل ما تقدّم، فقد تقدم أكثر منه مفصّلاً في ذلك البحث المستقل منا في كتاب الاختصاص فراجع[1].

(١) عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة (مخطوط).

وعليه، فكتاب الاختصاص غير ثابت النسبة للشيخ المفيد، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد على كل ما يرد فيه، ومن ضمنها هذه الرواية، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

فالنتيجة:

أنه لم تتمّ لدينا ولا رواية واحدة سنداً ودلالة في مدح المفضّل بن عمر، وإنْ تمت فإنها معارَضة بما سيأتي من الروايات وأقوال أعلام الرجال المتقدمين بحق المفضّل بن عمر، فانتظر.

الوجه الثاني:

ما صرّح به الشيخ المفيد في كتاب (الإرشاد)، حيث قال:

((فممن روى صريح النص بالإمامة من أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) على ابنه أبي الحسن موسى (عليه السلام)، من شيوخ أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وخاصته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين (رضوان الله عليهم)، المفضّل بن عمر الجعفي، ومعاذ بن كثير، وعبد الرحمن بن الحجاج.....)) [1].

(١) المفيد، الإرشاد: ٢/ ٢١٦.

وللمناقشة في هذا الوجه مجال، بتقريب:

أنَّ الأصل في هذه الكلمات للشيخ المفيد، ترجع إلى كلماته في معرض حديثه عمّن ذكر النص على إمامة الإمام الكاظم (عليه السلام)، والإمام الرضا (عليه السلام)، وكان قد استعرض جمع من الرواة، كان قد قدّم لهم مقدمة أورد فيها أوصافاً عالية جداً ترتكز على الفقاهة والوثاقة والجلالة، وأورد في هذه القائمة من الرواة ذوي المقام المحمود، كمنصور بن حازم، وسليمان بن خالد، ولكنه أيضاً أورد في ضمن القائمة أسماءً لا يمكن أن ترقى إلى مستوى هؤلاء، كطاهر بن محمد، وهو مجهول الحال، وكذلك المفضّل بن عمر، وما سمعته -وما سيأتي- من كلام فيه وخدش -روائياً ورجالياً-.

وبالتالي فلابدّ من حمل كلامه (قدس سره) على ضرب من التغليب والتعميم، أو لدواعٍ أخرى صحيحة غير اتصافهم بهذه الأوصاف واقعاً، ولهذا الحمل موارد أخرى في كلام الشيخ المفيد (قدس سره)، كما في رسالته العددية وقد تعرّضنا لها سابقاً، فراجع[1].

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

---

(١) عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة (مخطوط).

الوجه الثالث:

ما أورده الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الغَيبة، حيث قال:

((وقبل ذكر من كان سفيراً حال الغيبة، نذكر طرقاً من أخبار مَن كان ممدوحاً حسن الطريق، ومَن كان مذموماً سيء الحال؛ ليُعرف الحال في ذلك.... فمن المحمودين، حمران بن أعين..... ومنهم المفضّل بن عمر))[1].

وهذا يدلّ على أنَّ الرجل من الوكلاء الممدوحين، والمحمودين عند الشيخ الطوسي (قدس سره)، وهو من الثقات.

والجواب عن ذلك:

أنَّ هذا الكلام -حتى على تقدير تماميته- فهو معارَض بما سيأتي من الروايات، وأقوال أعلام الرجال بحق المفضّل الخادشة به، ولا ترجيح لهذا القول المادح على الأقوال القادحة فيه.

الوجه الرابع:

رواية ابن أبي عمير عنه.

والرجل ممن ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يُرسل إلاّ عن

(١) الطوسي، الغَيبة: ص ٣٤٦.

ثقة، وقد تتبعنا موارد روايته عنه، فوجدنا فيه:

أولاً: ما رواه المحدّث النوري في خاتمة مستدركه، حيث قال:

((قال الفضل بن شاذان في كتاب الغيبة: حدثنا محمد بن أبي عمير (رضي الله عنه) قال: حدثنا المفضّل بن عمر، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين (عليهم السلام)، قال: سُئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الدجّال.....))[1]

ثانياً: في التفسير المنسوب لعلي بن إبراهيم القمي، حيث قال:

((أبي عن ابن أبي عمير عن المفضّل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله تعالى: (وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا) [2].....)).[3]

ثالثاً: ما روي في كمال الدين، والعيون، بإسناده:

((عن ابن أبي عمير، عن المفضّل، عن الصادق جعفر بن محمد، عن ابيه (عليه السلام)، عن آبائه، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال:

---

(١) المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٣٤.

(٢) سورة النمل: ٨٣.

(٣) علي بن إبراهيم القمي، تفسير القمي: ٢/ ١٣١.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لما أُسري بي إلى السماء أوحى إليّ ربي (جلّ جلاله).....))[١].

رابعاً: ما ورد في الاستبصار، من رواية ابن أبي عمير، عن المفضّل بن عمر، ولكن بتوسّط علي الصيرفي.[٢]

ويلاحظ على هذه الروايات:

أولاً: أنها وردت في غير الكتب الأربعة، كما هو واضح بالنسبة للمورد الأول والثاني والثالث.

ثانياً: أنَّ ما يُسمى بتفسير القمي فقد ذكرنا[٣] أنه لم يثبت أنَّ ما بأيدينا من التفسير هو من تصنيف علي بن إبراهيم القمي فقط، بل المطمأن به أنَّ ما بأيدينا هو خليط من رواياتٍ لعلي بن إبراهيم القمي وغيره، أضيفت إليها في مراحل زمنية مختلفة، أنتجت هذا الكتاب الهجين لعدة مصنفين ورواة.

وعليه، فلا يمكن الاطمئنان بما ورد فيه.

---

(١) الصدوق، كمال الدين: ص ٢٥٢ ب: نص الله على القائم ح ٢، عيون أخبار الرضا :٢/ ٦١ ح ٢٧.

(٢) الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٩٧ الرقم ٣٣٣.

(٣) عادل هاشم، تفسير القمي دراسة وتحليل: (مخطوط).

ثالثاً: أنَّ لجنة تحقيق كتاب خاتمة مستدرك الوسائل، لم تعثر على رواية ابن أبي عمير في كتاب الغَيبة للفضل بن شاذان.[1]

رابعاً: أنَّ ما ورد من رواية ابن أبي عمير، عن المفضّل بن عمر في واحد من الكتب الأربعة -وهو الاستبصار- كان مع الواسطة، والواسطة هو علي الصيرفي.

خامساً: أنه مع كلّ ما تقدّم، والقول بثبوت رواية ابن أبي عمير عن المفضّل بن عمر، والقول بأنَّ ابن أبي عمير لا يروي إلاّ عن ثقة بحساب الاحتمالات -كما تبنيناه-، ولكن هذا ليس معناه أنَّ كل من روى عنه ابن أبي عمير ثقة، بتقريب:

أنَّ غاية ما يُطلب في حساب الاحتمالات، حصول الاطمئنان بالنتيجة بالنسبة المئوية للنتيجة، والذي يتراوح فوق الـ (٩٦٪)، وهذا يعني أنه لو كان مشايخ ابن أبي عمير مئة شخص، وكان فيهم واحد ليس بثقةٍ، فهذا معناه أنَّ (٩٩٪) منهم من الثقات، وهذا كافٍ للإيراث الاطمئنان بوثاقة مشايخ ابن أبي عمير، وأنه لا يروي إلاّ عن ثقة، مع تخلّف هذا الكلام في هذا الراوي، والذي يُمثّل واحداً بالمئة، بل الأمر كذلك

---

(١) ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٣٤ الهامش رقم ٢.

حتى لو كان غير الثقة من مشايخه اثنين ممن يروي عنهم وهكذا، شريطة أنْ تبقى النسبة فوق الـ(٩٦٪).

وقد تقدّم أنَّ مشايخ ابن أبي عمير يبلغون المئات، ومع هذا العدد الكبير يتضح أنَّ عدم ثبوت وثاقة راوٍ أو راويين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر منهم، لا يهدم الاطمئنان بأنَّ الرجل لا يروي إلاّ عن ثقة، مادامت النسبة -نسبة الثقات- في المجموعة تفوق الـ(٩٦٪) أو(٩٧٪).

سادساً: أنه مع كل ما تقدّم، فثبوت وثاقته عند ابن أبي عمير لسببٍ أو لآخر، لا تمنع من عدم ثبوت وثاقته عند غيره، كالنجاشي، وابن الغضائري، وبذلك يتعارض القولان.

فلا يُنتهى إلى وثاقة المفضّل بناءً على رواية ابن أبي عمير وتقديمها، والذي لا يروي إلاّ عن ثقة، كما هو الصحيح.

وبنفس الكلام يمكن الرد على مقالة رواية البزنطي، عن المفضّل بن عمر، والبزنطي ممن ثبت لدينا [1] أنه أيضاً لا يروي إلاّ عن ثقة.

ويضاف إليها:

---

(١) عادل هاشم، مشايخ الثقات (مخطوط).

أنه من المحتمل جداً أنَّ رواية البزنطي عن المفضل مع الواسطة، بقرينة أنَّ كل رواياته عنه مع الواسطة إلاّ في مورد واحد، وبالتالي فيُحتمل جداً سقوط الواسطة في هذا المورد، وهو ليس بعزيز.

الوجه الخامس:

وهو من الوجوه المهمة الذي أخذ مساحة واسعة في أدلة القول بوثاقة المفضّل، وقد استند إليه غير واحد، وسنحاول الوقوف عنده مطوّلاً لإلقاء الضوء على جوانبه المتعددة.

وهذا الوجه متمثل في الكتاب المعروف بتوحيد المفضّل، فقد دخل كعنصر من عناصر القول بوثاقة المفضّل في كلمات غير واحد، منهم:

الأول: ما ذكره السيد صدر الدين العاملي، من أنه:

((مَن نظرَ في حديث المفضّل المشهور عن الصادق (عليه السلام)، عَلِمَ أنَّ ذلك الخطاب البليغ والمعاني العجيبة والألفاظ الغريبة، لا يُخاطب الإمام بها إلاّ رجلاً عظيماً، جليلاً، كثير العلم، زكي الحس، أهلاً لتحمّل الأسرار الرفيعة، والدقائق البديعة،

والرجل عندي من عِظم الشأن وجلالة القدر بمكان)) [١].

الثاني: ما ذكره السيد رضي الدين بن علي بن طاووس (طاب ثراه) في كتاب (الأمان) في ذكر ما يصحبه المسافر معه من الكتب، قال:

((ويصحب معه كتاب مفضّل بن عمر، الذي رواه عن الصادق (عليه السلام)، في معرفة وجوه الحكمة في إنشاء العالم السفلي وإظهار أسراره، فإنه عجيبٌ في معناه)).[٢]

الثالث: ما ذكره المحدّث النوري، من أنَّ:

((مضامين هذا الكتاب من أقوى الشواهد بصحته)).[٣]

الرابع: ما ذكره المحقق التستري (قدس سره) في قاموس رجاله:

من أنَّ ((كتاب المفضّل بن عمر المعروف بـ (توحيد المفضّل)، والذي عبّر عنه النجاشي بقوله (كتاب فكّر) أقوى شاهد عملي على استقامته، فإنه يقهر كلّ مُلحد على أنْ يكون موحداً.

---

(١) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٣١.

(٢) علي بن طاووس، الأمان من أخطار الأسفار والأزمان: ص٩١.

(٣) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٣٢.

وبالجملة: الحق كون مدحه محققاً، وقدحه غير محقق)).[١]

الخامس: ما ذكره سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره):

من أنه ((يكفي في جلالة المفضّل تخصيص الإمام الصادق (عليه السلام) إياه بكتابه المعروف بـ(توحيد المفضّل)، وهو الذي سمّاه النجاشي بـ(كتاب فكّر)، وفي ذلك دلالة واضحة على أنَّ المفضّل كان من خواص أصحابه، ومورد عنايته))[٢].

والجواب عن هذا الوجه:

في الحقيقة الجواب في المقام لابدّ أنْ يكون مسبوقاً بتصفّح الكتاب والاطّلاع على محتواه ومروياته، وهذا وإن كان متيسراً ولكنه لعلّه يُخرج الحديث عن سياقه، ويذهب به باتجاه تحقيق حال نفس الكتاب، وهذا يستغرق وقتاً، ويطيل البحث -كمّاً -بالمقدار الذي لا يناسب المقام.

وعليه، فسنكتفي بالإشارة إلى بعض الجهات التي يمكن بها دفع هذا الوجه[٣]، وميزة هذا الوجه أنه يعتمد على تحقيق

---

(١) التستري، قاموس الرجال: ١٠/ ٢١٥.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٣٢٩.

(٣) وهي الإشارات التي أشار إليها السيد محمد رضا السيستاني في كتاب

مرويات ذات محتوىً علمي بمعية ما وصلت إليه العلوم، وهذا منحىً جديد في البحث الروائي، كما هو واضح.

وعلى كل حال، فحاصل الكلام في المقام هو:

أنَّ في نسبة هذا الكتاب إلى المفضّل كلاماً طويل الذيل، وقد زعم الدكتور مصطفى جواد أنه للجاحظ[1]، وطُبع منسوباً إليه قبل ثمانين سنة أو أزيد، ولا يتيسر الدخول في هذا البحث هنا، ولكن الذي ينبغي ذكره هو:

أنَّ بعض ما ورد في هذا الكتاب، مما يصعب التصديق بصدوره من المعصوم (عليه السلام) منها، قوله:

((ويجري إليه -أي إلى الجنين- من دم الحيض ما يغذوه

قبسات من علم الرجال ونضيف إليها إشارات أخرى منا.

(١) طبع كتاب توحيد المفضل نحو سبع مرات، منها طبعة مصر على الحجر، وطبعة النفاسة باستانبول، والجوائب المصرية، وطهران، والهند، والآداب ببغداد، والحيدرية بالنجف، وما كان الوهم ليختلج في ذهن الدكتور مصطفى جواد عن توحيد المفضل، لو لا أن محمد راغب الطباخ قد طبع التوحيد منسوبا إلى الجاحظ بالمطبعة العلمية بحلب في ٢٩ شعبان سنة ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م تحت عنوان (الدلائل والاعتبار على الخلق والتدبير).

الماء والنبات، فلا يزال ذلك غذاؤه)) [1].

ومثلُ هذا وَردَ في بعض الروايات الأخرى المنسوبة إلى الأئمة (عليهم السلام)، وكان موجوداً في ثقافة ذلك العصر، حيث كانوا يعتقدون أنَّ انقطاع دم الحيض مقارناً مع الحمل دليل على أنَّ هذا الدم يكون غذاءً للجنين.

ولكن من الواضح بأنَّ هذا اعتقاد باطل جزماً -كما كشف عنه الطب الحديث-، فإنَّ توقف دم الحيض ناشئ عن ارتفاع هرمون البروجسترون، الذي تفرزه البويضة من حين التخصيب، ولا علاقة له بغذاء الجنين.

ومنها قوله:

((أنَّ في أدمغة الأطفال رطوبة، إنْ بقيت فيها أحدثت عليهم أحداثاً جليلة، وعلاً عظيمة، من ذهاب البصر وغيره، والبكاء يُسيلُ تلك الرطوبة من رؤوسهم، فيعقبهم ذلك الصحة في أبدانهم، والسلامة في أبصارهم..... فأما ما يسيل من أفواه الأطفال من الريق، ففي ذلك خروج الرطوبة التي لو بقيت في أبدانهم، لأحدثت عليهم الأمور العظيمة، كمَن تراه قد غلبت عليه الرطوبة فأخرجته إلى حدّ البَلَه والجنون والتخليط، إلى غير

(١) المفضل بن عمر الجعفي، التوحيد: ص ٤٨.

ذلك من الأمراض المتلِفة، كالفالج، واللّقوة، وما يشبههما، فجعل الله تلك الرطوبة تَسيلُ من أفواههم في صغرهم بما لهم في ذلك من الصحة في كبرهم)) (١).

ومنها قوله كما ورد:

((إنّ آلام البدن وأدوائه تخرج بخروج الشعر من مسامه، وبخروج الأظفار من أناملها؛ ولذلك أُمر الإنسان بالنورة، وحلق الرأس، وقصّ الأظافر في كل أسبوع؛ ليسرع الشعر في النبات، فتخرج الآلام والأدواء بخروجهما، وإذا طالا تحيّرا، أو قلّ خروجهما حُبست الآلام والأدواء في البدن، فأحدثت علّةً وأوجاعاً)) (٢).

ومنها قوله :

((اعتبر لمَ لا يتشابه الناس واحداً بالآخر، كما تتشابه الوحوش والطير وغير ذلك، فإنك ترى السرب من الضبأ والقطا تتشابه حتى لا يفرّق بين واحد منها وبين الأخرى، وترى الناسَ مختلفةً صورهم وخِلَقهم حتى لا يكاد اثنان منهم يجتمعان في صفةٍ واحدةٍ؛ والعلّة في ذلك أنَّ الناس مُحتاجون إلى

(١) المصدر السابق : ص ٥٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧١.

أنْ يتعارفوا بأعيانهم وحِلاهم لما يجري بينهم من المعاملات، وليس يجري بين البهائم مثل ذلك؛ فيحتاج إلى معرفة كل واحد منهما بعينه وحِليته)) [١].

ومنها قوله :

((فكّر يا مفضّل في النجوم واختلاف مسيرها، فبعضها لا تفارق مراكزها في الفلك، ولا تسير إلاّ مجتمعة، وبعضها مطلقة، تنتقل في البروج، وتفترق في مسيرها، فكلّ واحد منها يسير سَيرين مختلفين، أحدهما عام نحو المغرب، والآخر خاص لنفسه نحو المشرق)) [٢].

ومنها قوله:

((أنَّ من تدبر الحكيم (جل وعلا) في خلقه الأرض، أنَّ مهبَّ الشمال أرفع من مهبِّ الجنوب، فلِمَ جعل الله (عز وجل) كذلك؟ إلاّ لتنحدر المياه على وجه الأرض، فتسقيها وترويها ثم تفيض آخر ذلك إلى البحر، فكما يرفع أحد جانبي السطح، ويُخفض الآخر؛ لينحدر الماء عنه ولا يقوم عليه، كذلك جعل مهبَّ الشمال أرفع من مهب الجنوب لهذه العلّة

(١) المصدر السابق: ص ٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٣٢.

بعينها، ولو لا ذلك لبقي الماء متحيراً على وجه الأرض)) [١].

فيلاحظ أنَّ هذه المقاطع تشتمل على أمور يُستبعد تمام صدورها من المعصوم (عليه السلام)، مما يورث الشك في كون الكتاب المذكور من إملاء الإمام الصادق (عليه السلام) على المفضّل، وخصوصاً مقدمته، والمجلس الرابع منه، فإنّه يشبه إلى حدٍّ بعيد عقائد الإسماعيلية، كما اعترف به محقق الكتاب.

وعلى ذلك، فلا محلّ للقول: بأنّ هذا الكتاب يكفي دليلاً على جلالة المفضّل واعتناء الإمام (عليه السلام) به.[٢]

ويضاف إلى ذلك:

أولاً: أنَّ ما ورد من الحديث عن رطوبة أدمغة الأطفال وسيلانها من أفواههم فهذا خاطئ جداً، فقد أثبت الطب الحديث أنه لا علاقة بين الدماغ، وبين ما يخرج من الفم، سواء أكان في الصغر أو في الكبر، ولا علاقة للأمر بالأمراض التي ذُكرت، لا من قريب ولا من بعيد، ويبعد جداً أنْ يتحدث الإمام (عليه السلام) بهذا المستوى المتواضع في زمانه، بل المتمعّن في هذه الكلمات يستشعر أنها من كلمات كتب الطب القديمة،

(١) المصدر السابق: ص ١٤٤.

(٢) ينظر: محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: ١/ ٥٦٣ ـ ٥٦٥.

وفي ذلك الزمان التي أثبت الطب الحديث في زماننا خطأها.

ثانياً: أنَّ مسألة العلاقة بين الشعر والأظافر وآلام البدن غير صحيحة إطلاقاً، فإنَّ الشعر والأظافر مواد متقرّنة ميتة، لا يوجد فيها دم ولا علاقة لنموّها بالآلام بالمرّة، فذلك النظام -أي نظام الآلام- نظام مستقل، له طرقه الخاصة، وفسلجته الخاصة، المعتمدة على آليات تعتمد على نُظُم تشريحية معينة موجودة في جسم الإنسان، وما ذُكرت من آثار مترتبة على إطالتها كالعلل والأوجاع، فالواقع الخارجي يكذّب ذلك، فنجد أنَّ الشعر يُترك أسبوعاً وأسبوعين وثلاثة وعشرة وعشرين بل أكثر من ذلك، وقد وصل عند بعض الأشخاص والأقوام -كما رأيناه- سنين، ولا تحدث الآلام وأوجاع، وكذلك الأظافر.

ومن الواضح أنَّ هذا الكلام بعيد جداً عن كلام أهل بيت العصمة (عليهم السلام)، بل الأقرب كونه من كلام الطب القديم، وكتب الطب القديم في تلك الفترة، التي أثبت الطب الحديث خطأها.

الوجه السادس:

رواية الأجلّاء عنه، مثل محمد بن مسلم، كما في البصائر

للصفّار بإسناده:

((عن فضالة، عن محمد بن مسلم، عن المفضّل بن عمر، قال: حُمل إلى أبي عبد الله (عليه السلام) مالٌ من خراسان مع رجلين من أصحابه....)) [١].

وكذلك جعفر بن بشير، الجليل، الذي عُدّت روايته عن أحد من أمارات الوثاقة، لقولهم فيه (روى عن الثقات ورووا عنه).

كما في الكافي، في (باب المؤمن وعلاماته) [٢]، وفي الاستبصار في باب (من مسَّ لحيته فسقط منها شعر)[٣]، وكذلك في كمال الدين[٤]، ومحمد بن سنان[٥]، ومنصور بن يونس[٦]، وخلف

(١) الصفّار، بصائر الدرجات: ص ١١٩ ب: الأئمة يأتونهم الجن ويسألونهم ح ٩.

(٢) الكليني، الكافي: ٢/ ٢٣٦ ح ٢٣.

(٣) الطوسي، الاستبصار: ٢/ ١٩٨ ح ٥.

(٤) الصدوق، كمال الدين: ص ١٤٢ ح ١٠، وفيه (بشر بن جعفر بدل جعفر بن بشير).

(٥) الطوسي، فهرست كتب الشيعة واصولهم: ص ٢٥١ الرقم ٧٥٨.

(٦) الكليني، الكافي: ٥/ ٩٠ ح ١.

بن حمّاد[١]، وكذلك الحسن بن رباط[٢]، وزرعة[٣]، وعبد الله بن حماد الأنصاري[٤]، الذي عدّه النجاشي من شيوخ أصحابنا[٥]، ويونس بن عبد الرحمن، من أصحاب الإجماع في الكافي في كتاب الصوم[٦]، وفي باب فضل فقراء المسلمين[٧]، وعثمان بن عيسى من أصحاب الإجماع، كما في الكافي في باب أخوة المؤمنين[٨]، وفي (باب الطاعة والتقوى) [٩]، وعمر بن أبان الكلبي.[١٠]

ولنا في هذا الوجه كلام، وحاصله:

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ١٨٩ ح ٦.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٥٣ ح ١٠٠٣.

(٣) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٣٩ ح ١٤٠٢.

(٤) الكليني، الكافي: ٧/ ٢٤٢ ح ١٢.

(٥) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٨ الرقم ٥٦٨.

(٦) الكليني، الكافي: ٤/ ١٧١ ح ٧.

(٧) المصدر نفسه: ٢/ ٢٦٥ ح ٢١.

(٨) المصدر السابق: ٢/ ١٦٥ ح ١.

(٩) المصدر نفسه: ٢/ ٧٦ ح ٧.

(١٠) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٣٥ـ ١٣٦.

أنه تقدّم منّا غير مرة أنَّ هذا الوجه وأمثاله مَبنيٌّ على الخلطِ بين مَن ثبت أنه لا يروي إلاّ عن ثقة، كابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي، وبين مَن ثبت أنه ثقة، كالمئات من الرواة وأكثر، فإن مَن يمكن أنْ تكون روايته عنه أمارة ووجهاً للقول بوثاقة الراوي، رواية مَن لا يروي إلاّ عن ثقة عنه، بخلاف الثقة الذي يمكن أنْ يروي عن ثقة، ويمكن أنْ يروي عن غير الثقة، هذا أولاً.

ثانياً: أنَّ رواية جعفر بن بشير، لا تفيد وثاقة كل من روى عنه؛ وذلك لأنَّ تمامية هذا المدّعى مُعلّق على تمامية دلالة ما ذُكر بحقه على أنه لا يروي إلاّ عن ثقة بنحو الحصر، ولكنّ هذا المقدار لا يستفاد من التعبير عنه بأنه (روى عن الثقات ورووا عنه)، فإنَّ هذا التعبير يُشير إلى روايته عن الثقات، وهذا متيقّن منه، ولكن أنه لا يروي إلاّ عن الثقات -والذي ينفعنا في المقام- بنحو الحصر، فهذا غير مستفاد من هذا الوصف كما هو واضح[1].

---

(١) لكن مع ذلك لعله يمكن الانتهاء إلى القول بان جعفر بن بشير لا يروي الا عن ثقة ولا يروي عنه الا ثقة بحساب الاحتمال ولكن بحثنا في هذه الجهة لم يكتمل بعد.

ثالثاً: أنَّ بعض من ذكرهم (ﷺ) أصلاً هم من غير الثقات، بل ثبت ضعفهم ـ ولا أقلّه لدينا ـ كمحمد بن سنان، وأضرابه.

رابعاً: إن التعبير بـ (روى عن الثقاة ورووا عنه)، لم يرد إلّا من صاحب المستدرك في خاتمته.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

فالمتحصّل من جميع ما تقدّم:

أنه لم يتمّ لدينا وجه مما ذكر للقول بوثاقة المفضّل، وإن تمّت رواية هنا أو هناك، فإنها معارَضة -كما سيأتي- بروايات أخرى، وإن تمّ قول عَلَم من الأعلام على مدحه أو وثاقته، فإنه معارض بأقوال جمعٍ من الأعلام المتقدّمين، والتي تنصّ على عدم وثاقته، والخدش في مذهبه وحديثه، فانتظر.

الوجوه التي ذُكرت للخدش في المفضّل بن عمر

الوجه الأول:

مجموعة من الروايات التي يستفاد منها القدحُ في حال المفضّل بن عمر منها:

الرواية الأولى:

ما رواه الكَشّي في رجاله:

((حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، وحماد بن عثمان، عن إسماعيل بن جابر، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إئتِ المفضّل وقلّ له: يا كافر يا مشرك، ما تريدُ إلى ابني؟، تريدُ أن تقتله؟)) [1].

ومن الواضح أنَّ المراد من ابنه (عليه السلام) هو إسماعيل؛ وذلك بمعية ما وَرَدَ -وسيرد إنْ شاء الله تعالى- من جملة من الروايات، تُشير بل تؤكدُ علاقة المفضّل بن عمر بإسماعيل، بل ودعوته

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦١٤ الرقم ٥٨٦.

إليه .

فقد روى الكَشّي في رجاله:

((جبرئيل بن أحمد، قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن يونس، عن حماد بن عثمان، قال:

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول للمفضّل بن عمر الجعفي: يا كافر يا مشرك، ما لَك ولابني -يعني إسماعيل بن جعفر، وكان منقطعاً إليه يقول فيه مع الخطّابية[1]، ثم رجع من بعد)) [2].

والرواية وإنْ أمكن الخدش فيها من جهة جبرئيل بن أحمد وجهالته، ولكن هذا المعنى -أي إرادة إسماعيل بابنه (عليه السلام) - دلّت عليه جملة من الروايات والمواقف الأخرى، وقصته مع إسماعيل ودعوته إليه والالتفاف حوله معروفة، -وستتضح

(١) الخطّابية: وهم فرقة يتظاهرون بألوهية الامام الصادق ع وأن أبا الخطاب أعني محمد بن مقلاص أبا زينب الاسدي الكوفي الاجدع، البرار نبي مرسل، أمر الصادق عليه السلام بطاعته وهم أحلّوا المحارم وتركوا الفرائض، وقد أورد الكشي في رجاله روايات كثيرة في ذمّه وقد قتله عيسى بن موسى صاحب المنصور في الكوفة. السبحاني، كليات في علم الرجال: ص ٤١٤.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٢ الرقم ٥٨١.

بجملة من الروايات القادمة-. وعلى سبيل المثال منها ما رواه الكَشّي، قال:

((حدّثني حمدويه قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن إسماعيل بن عامر، قال:

دخلتُ على أبي عبد الله (عليه السلام) فوصفت له الأئمة حتى انتهيت إليه فقلت: إسماعيل من بعدك، فقال: أما ذا فلا، قال حماد: فقلت لإسماعيل: وما دعاك إلى أنْ تقول واسماعيل من بعدك؟، قال: أمرني المفضّل بن عمر)) [1].

وفي السند جملة من الرواة منهم حمدويه:

ولم نكن قد تعرضنا سابقاً لبيان حال الرجل، فلا بأس بالإشارة إليه الآن، فقد وَرَدَ في أكثر من عنوان منها:

١ـ حمدويه.

٢ـ حمدويه بن نُصير.

٣ـ حمدويه بن نُصير الكَشّي.

٤ـ حمدويه بن نُصير بن شاهي.

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٦١٧ ـ ٦١٨ الرقم ٥٩٠.

٥ـ حمدويه الكَشّي، والجميع واحد

ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) بالقول:

((حمدويه بن نُصير بن شاهي، سمع يعقوب بن يزيد، روى عن العيّاشي، يكنى أبا الحسن، عديم النظير في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حَسَن المذهب))[1].

ويروي عن أبي سعيد الآدمي، وأشياخه:

١-أيوب بن نوح.

٢-حسن بن موسى.

٣-حسين بن موسى.

٤-علي بن محمد بن فيروزان القمي.

٥-إسماعيل الرازي.

٦-محمد بن الحسين بن أبي الخطاب.

٧- محمد بن عبد الحميد.

٨- محمد بن عثمان.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢١ الرقم ٦٠٧٤.

٩- محمد بن عيسى.

١٠- محمد بن نصير.

١١- يحيى بن محمد.

١٢- يعقوب بن يزيد.

ويروي عنه محمد بن مسعود، والكَشّي.

فالنتيجة: أنَّ الرجل ثقة، حَسَن العقيدة، معتبر الحديث.

وأمّا محمد بن عيسى ابن عبيد اليقطيني، فالرجل ثقة، كما تقدّم[1]، وابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي إلاّ عن ثقة بل لا يُرسل إلاّ عن ثقة، وحماد بن عثمان سواء أكان بن عمرو بن خالد الفزاري، أو النابي أو ذا الناب، فالجميع ثقات.

وأما إسماعيل بن عامر:

فبعد التتبع لم نعثر على ما يمكنُ أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقته، ولكن مع ذلك، ذهب الوحيد البهبهاني (قدس سره) إلى كون الرجل ثقة بتقريب:

---

(١) ينظر: عادل هاشم، محمد بن عيسى بحث رجالي: ص ٨٣.

أنَّ ((رواية ابن أبي عمير، عن حماد، عنه، فيه إشعار بوثاقته، ويظهر من تلك الرواية حُسن عقيدته))[١].

ولكنّ هذا الوجه غير تام؛ وذلك لما تقدّم منّا مفصّلاً [٢] من أنَّ حدود دائرة الوثاقة التي تظهر من مشايخ الثقات، كابن أبي عمير وأضرابه، إنما هي في دائرة مشايخهم المباشرين، الذين يروون عنهم بلا واسطة، وهذا هو الثابت عندنا.

وأما توسعة هذه الدائرة إلى المشايخ غير المباشرين، والذين يروون عنهم بالواسطة، فهذا بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام.

ويُبعده أنه لو كانَ الأمر كذلك، للزم منه توثيق المئات، بل لعلّه أكثر من ألف راوٍ، وإنْ كان الأمر كذلك، أو فُهم منه هذه الدائرة لكانَ فتحاً عظيماً في علم الرجال، ولصار محلّ اهتمام وبحث وتحقيق من أعلام الرجال، وليس من ذلك خبر ولا شيء يذكر.

وعليه فهذه الدعوى غير صحيحة.

---

(١) الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٩٠.

(٢) عادل هاشم، مشايخ الثقات (مخطوط).

واستقرب آخرون أنَّ الرجلَ حسن الحال، بتقريب:

أنه يُحتمل كون الرجل هو (إسماعيل بن عمّار) وليس (إسماعيل بن عامر)، وبذلك يكون أخا إسحاق بن عمار، الثقة الجليل، وهو من بيت كبير من الشيعة.(١)

ولكن يرد عليه:

أولاً: أنَّ هذه دعوى لا شاهد عليها، ولا قرينة تؤيدها، بل الثابت في الأسانيد، إسماعيل بن عامر، وولده اسمه، علي بن إسماعيل بن عامر.

ثانياً: أنه حتىّ لو كان إسماعيل بن عمار، فلا يقتضي ذلك وثاقة الرجل.

فالنتيجة: أنَّ إسماعيل بن عامر لم يثبت له توثيق.

ولكنّ ما نريد إثباته من الرواية ثابت، بمعية روايات أخرى.

ثم أنه لابدّ من العودة إلى الرواية الأساسية، وهي رواية إسماعيل بن جابر، فيقع الكلام في سندها، ودلالتها.

أما من ناحية السند:

---

(١) ينظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٢/ ٦٧.

فرجال السند هم: حمدويه الكَشّي، وقد تقدّم أنه ثقة، وكذلك يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، وابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، وهشام بن الحكم الكندي الكوفي، ثقة، عظيم المنزلة، رفيع الشأن، وحماد بن عثمان، سواء أكان ابن عمر بن خالد الفزاري، أو النابي، أو ذا الناب، فالجميع ثقات.

وأما إسماعيل بن جابر، فقد تقدّم أنه سواء أكان الجعفي أو الخثعمي، فكلاهما من الثقات عندنا.

وعليه، فالسند معتبر، والرواية معتبرة.

وأما من ناحية الدلالة:

فلا شبهة في أنَّ تعبيرات الإمام (عليه السلام) قاسية جداً، وليس ذلك إلاّ لعِظمِ ما يسعى المفضّل لارتكابه، وهو حرف الإمامة عن مسارها الصحيح، بالدعوة إلى إمامة إسماعيل بعد الإمام الصادق (عليه السلام)، دون الإمام الكاظم (عليه السلام)، والملابسات التي ظهرت من المفضّل وانتحاله -بشكلٍ أو بآخر- للخطابية، وما تلبّس به من عقائد فاسدة وأفعال شنيعة، وبالتالي فهذه التعبيرات (يا كافر يا مشرك) فيها دلالة على الخدش في الحديث للمفضّل بلا شبهة.

الرواية الثانية:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال،:

((حدّثني حمدويه، وابراهيم ابنا نُصير، قالا: حدثنا محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن المفضّل بن عمر، أنه كان يُشير إلى أنكما من المرسلين))[1].

وهكذا ورد في النسخة المحققة من اختيار معرفة الرجال للطوسي والمقابلة بتسع من النسخ، والتي حققها الشيخ محمد الماجدي(رحمه الله)، وفي مقابل ذلك فقد أورد الشيخ المامقاني (ﷺ) [2]، وكذا المحقق التستري (ﷺ): ((عن المفضّل بن عمر، انه كان يبشّر أبا الخطاب وفلاناً أنكما من المرسلين)) [3]، واحتمال السقوط من النسخ واردٌ كما هو واضح، وكذا احتمال التصحيف.

ومن الواضح عود الضمير في (أنه) إلى المفضّل بن عمر، وعود الضمير (أنكما) إلى أبي الخطاب وشخص آخر، خصوصاً بعد تصريحه بأبي الخطاب فيما ورد من النسخ، وصريح كلماته في

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٥ الرقم ٥٨٨.

(٢) المامقاني، تنقيح المقال في علم الرجال: ٣/ ٢٤١. الطبعة الحجرية.

(٣) التستري ،قاموس الرجال: ١٠/ ٢١١.

المقام، هو أنه كان يُشير صراحة، أو يُسرّ على بعض النسخ -أي يقول سراً- بنبوة أبي الخطاب وشخص آخر، وهذا من العقائد الفاسدة الخطيرة، والغلو الواضح، سواء أكان يقصد شخصين، أو كان يقصد إمامين معصومين، كالإمام الصادق (عليه السلام)، والإمام الكاظم (عليه السلام)، فعلى كلا التقديرين، كلماته صريحة في الغلو بلا شبهة.

ويعضد هذا الفهم ما ذكره الكَشّي في ذيل هذه الرواية، من أنه:

((قال الكَشّي: وذكرت الطيارة[1] الغالية في بعض كتبها، عن المفضّل أنه قال: لقد قُتل مع أبي إسماعيل -يعني أبا الخطاب- سبعون نبياً، كلّهم رأى وهلك نبينا فيه[2]، وأنّ المفضّل قال:

دخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) ونحن إثنا عشر رجلاً، قال فجعل أبو عبد الله (عليه السلام) يسُلِّم على رجلٍ رجلٍ منّا، ويُسمّي كلّ رجلٍ منا باسم نبي، وقال لبعضنا: السلام عليك يا نوح،

(١) يطلق لفظ الطيّارة في عرف أهل الحديث والرواية على أهل الغلو.

(٢) في بعض النسخ (كلّهم رأى وهلّل بنبوته)،وفي نسخة أخرى (كلهم رأى وهلّل وشافهه).

وقال لبعضنا: السلام عليك يا إبراهيم، وكان آخر من سلّم عليه، وقال: السلام عليك يا يونس، ثمّ قال: لا تخايُر بين الأنبياء))[١]

وكلام الكَشّي واضح في بيان عقائد الخطّابية الفاسدة، وافكارهم المنحرفة.

نعم يقع الكلام في سند الرواية ورجالها، وهم:

الأول: حمدويه بن نصير الكَشّي وقد تقدّم[٢] أنَّ الرجل ثقةٌ في الحديثِ.

الثاني: إبراهيم بن نصُير، وهو إبراهيم بن نُصير الكَشّي، أخو حمدويه بن نصير الكَشّي، ترجم له الطوسي في رجاله في (باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام))، وقال:

((إبراهيم بن نُصير الكَشّي، ثقة، مأمون، كثير الرواية)).[٣]

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((إبراهيم بن نصير، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٥ الرقم ٥٨٨.

(٢) يراجع: ص ٧٧.

(٣) الطوسي: الرجال: ص٤٠٧ الرقم ٥٩٣٣.

عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل، عن إبراهيم بن نُصير))[1].

نعم يروي الرجل عن:

١-أيوب بن نوح.

٢- الحسن بن موسى.

٣- محمد بن إسماعيل الرازي.

٤- محمد بن عبد الحميد.

٥- محمد بن عثمان.

٦- محمد بن عيسى.

٧- يعقوب بن يزيد.

ويروي عنه الكَشّي.

فالنتيجة: أنَّ إبراهيم بن نصير الكَشّي، ثقة، مأمون، كثير الرواية.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقةٌ، معتبر

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٥ الرقم ٢٨.

الحديث، تقدّم[١].

الرابع: علي بن الحكم الكوفي، الأنباري، النخعي، ابن الزبير، والجميع واحد، وهو ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدّم[٢].

وعليه، فالرواية معتبرة سنداً.

الرواية الثالثة:

وهي التي رواها الكَشّي في اختيار معرفة الرجال، حيث قال:

((حدّثني الحسين بن الحسن بن بندار القمي، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمّي، قال: حدّثني محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن بن موسى، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، قال:

دخل حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة الأزدي، على أبي عبد الله (عليه السلام) فقالا له: جُعلنا فداك إنّ المفضّل بن عمر يقول: إنكم تقدّرون أرزاق العباد، فقال: والله ما يُقدّر أرزاقنا إلا الله،

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٦٢٣ الرقم ٧٨٨.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الاقوال: ص٧٧١ الرقم ٤١.

ولقد احتجت إلى طعام لعيالي فضاق صدري، وأبلغت إلى الفكرة في ذلك، حتىّ أحرزت قوتهم فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه، قالا: أفتلعنه وتتبرأ منه؟ قال: نعم، فالعناه وابرئا منه، برئ الله ورسوله منه))[1]

ويقع الكلام في سند الرواية ودلالتها.

أما من ناحية السند، فرجالها:

الأول: الحسين بن الحسن بن بندار القمي: ترجم له الشيخ الطوسي في (باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) بالقول:

((الحسين بن الحسن بن بندار، روى عن سعد بن عبد الله، وروى عنه الكَشّي))[2]

وخارج ذلك لم نجد للرجل ترجمة تُذكر، ومن الواضح أنه لا دلالة فيما ذكره الشيخ الطوسي على وثاقته، أو حُسن حاله.

ولكن مع ذلك ذهب الوحيد البهبهاني (قدس سره) في تعليقته

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٤-٦١٥ الرقم ٥٨٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٥ الرقم ٦١١٦.

على منهج المقال إلى أنَّ رواية الكَشّي عن الحسين بن الحسن بن بندار، ظاهرة في اعتماده عليه [١].

ولكنّ هذا الكلام ضعيف جداً، ولا دلالة فيه على حُسن حاله، فضلاً عن وثاقته، كما هو واضح.

فالمتحصّل: أنَّ الحسين بن الحسن بن بندار القمي، لم يثبت له توثيق.

الثاني: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، من مشايخ الكليني، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم[٢]

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم[٣]

الرابع: الحسن بن موسى الخشاب، معتبر الحديث، تقدّم[٤]

الخامس: صفوان بن يحيى بيّاع السابري، ثقةٌ، عالي

---

(١) ينظر: البهبهاني: تعليقة على منهج المقال: ص ١٤٠.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٧ الرقم ٤٦٧.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٧٩ الرقم ٥٦١٥.

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٤٢ الرقم ٨٥.

المنزلة، أوثق أهل زمانه، تقدم[١]

السادس: عبد الله بن مسكان، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم[٢]

وعليه، فليس في سند الرواية مَن لم يوثَّق سوى الحسين بن الحسن بن بندار القمي، ومقتضى الصناعة عدم اعتبار الرواية محل الكلام.

ولكن مع ذلك يمكن الاطمئنان بصدورها عن المعصوم (عليه السلام)، بتقريب:

أنَّ هذه الرواية بالخصوص، يمكن الاطمئنان بها من جهة ما وَرَدَ في روايات متعددة، من أنَّ حجر بن زائدة، وعامر بن جذاعة، كانا يقدحان في المفضّل بن عمر، وأنَّ الإمام (عليه السلام) طلب منهما الكفَّ عن ذلك، ومن تلك الروايات ما رواه بشير الدهّان أو النبّال، ويونس بن ظبيان، وعبد الله بن الوليد.[٣]

ورواة هذه الروايات هم من المعتقدين بالمفضّل، فيمكن

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٩٧ الرقم ٥٢٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ٢١٤ الرقم ٥٥٩.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٢ ، ٧٠٨ ، الكليني، الكافي: ٨/ ٣٧٣ ح ٥٦١.

الاطمئنان بأصل ما نقلوه من قدح حجر وعامر في المفضّل، وأما ردع الإمام (عليه السلام) إياهما عن ذلك فلم يثبت، وحجر بن زائدة من الأجلّاء.

قال النجاشي:((ثقة، صحيح المذهب، صالح من هذه الطائفة)) [١]، وأما عامر بن جذاعة فلم يرد فيه توثيق، نعم، عُدّ في بعض الروايات من حواري الإمام الباقر (عليه السلام) والإمام الصادق (عليه السلام)، ولكنها ضعيفة السند.[٢]

ومهما يكن، فإنَّ رواية عبد الله بن مسكان المتقدمة، مما لا يبعدُ الاطمئنان بصدورها عن المعصوم (عليه السلام).[٣]

فالنتيجة: أنَّ الرواية لا يبعدُ اعتبارها سنداً.

وأما دلالة:

فمن الواضح أنها تعكس بوضوح حالة الغلو التي كان يعيشها المفضّل بن عمر، حتى وصل إلى دعوى أنَّ الأئمة (عليهم السلام) يقدّرون أرزاق العباد، وكان الإمام (عليه السلام) حريصاً جداً على قطع

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٨ الرقم ٣٨٤.

(٢) ينظر: معجم رجال الحديث: ١٠/ ٢١٤ - ٢١٦.

(٣) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٥٥١.

دابر هذه الأفكار المغالية بحقهم (عليهم السلام)، والهادمة لما حرص الأئمة (عليهم السلام) على بنائه من أفكار صحيحة، وحدود واضحة لهم، ولأشخاصهم المباركة.

الرواية الرابعة:

ما رواه الكَشّي في رجاله عن العيّاشي، حيث قال:

((قال أبو عمرو: سألت أبا النضّر محمد بن مسعود، عن جميع هؤلاء،..... قال: وأما أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري، فإنه كان غالياً، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المفضّل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثقات، ورأيته مولعاً بالحمامات المراعيش،[1] ويُمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث، قال: وهو أحفظ من لقيته))[2]

وسند الرواية لا خدش فيه، فإنَّ أبا عمرو الكَشّي يروي مباشرة عن أبي النضّر محمد بن مسعود العيّاشي، وكلاهما من

---

(١) المراعيش: صنف من الطيور تطير مرتفعة حتى تغيب عن النظر فترى في الجو كالنجم. النويري، نهاية الإرب في فنون الأدب: ١٠/ ١٦٣.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٢-٨١٣ الرقم ١٠١٤.

الثقات.

وأما دلالة، فمن الواضح أنَّ الرواية تُشير إلى أنَّ الأصحاب كانوا يعرفون أنَّ أحاديث المفضّل بن عمر كانت في دائرة الغلو والتفويض، وقد انتقل هذا الارتكاز عنها إلى الطبقات اللّاحقة، حتى أنَّ الغلاة من الطبقات الأخرى -كإسحاق بن محمد البصري وغيره- كانوا يحتفظون بروايات المفضّل بن عمر في التفويض، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من المعنى المتقدم، من وجوب النظر إلى الغلو والغلاة نظرة دقيقة وموضوعية، لا نظرة سطحية، وتتبع أشخاصهم على طول التاريخ، فإنهم -كما نعتقد- كانوا يمثلون منهجاً قد أخذ مدىً واسعاً من الزمان، وكان لهم في كل طبقة من يمثّلهم ويمثّل أفكارهم، وكانوا يتناولون الكتب والروايات فيما بينهم، وكانوا حريصين على أنْ يقوم اللّاحقون بتلميع صورة السابقين عليهم، وهكذا.

وعليه، فالرواية صريحة في اشتمال مرويات المفضّل على مفاهيم الغلو، كالتفويض ونحوه.

ويدعمه ما تقدّم من إشارات في الروايات -سواء من كلام المفضّل أو من مواقفه مع الآخرين- والتي تُشيرُ بوضوح إلى غلّوه.

الرواية الخامسة:

ما رواه أبو عمرو الكَشّي في رجاله، حيث قال:

((قال يحيى بن حميد الحمّاني في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)،: قلت لشُريك: إنَّ أقواماً يزعمون أنَّ جعفر بن محمد ضعيف في الحديث، فقال: أُخبرك القصة، كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً، فاكتنفه قوم جُهّال يدخلون عليه ويخرجون من عنده، ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدّثون بأحاديث كُلها منكرات، كذبٍ، موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك، ويأخذون منهم الدراهم، فكانوا يأتون من ذلك بكلّ منكر، فسمعت العوام بذلك منهم، فمنهم مَن هَلَكَ ومنهم من أنكر.

وهؤلاء مثل المفضّل بن عمر، وبنّان،[1] وعمر النبطي، وغيرهم، ذكروا أنَّ جعفراً حدّثهم أنَّ معرفة الإمام تكفي عن الصلاة والصوم[2]، وحدّثهم عن أبيه عن جده، وأنه حدّثهم عنه قبل القيامة[3]، وأنّ علياً (عليه السلام) في السحاب يطير مع الريح،

---

(١) في نسخة (أو بيان).

(٢) كذا في نسخة الأصل وفي بقية النسخ (من الصوم والصلاة).

(٣) في نسخة (يوم القيامة).

وأنه كان يتكلم بعد الموت، وأنه كان يتحرك على المغتسل، وأنَّ إله السماء وإله الأرض الإمام، فجعلوا لله شريكاً، جُهّال ضُلّال، والله ما قال جعفر شيئاً من هذا قط، كان جعفر اتقى لله وأورع من ذلك، فسمع الناس ذلك فضعّفوه، ولو رأيت جعفراً لعلمت أنه واحد للناس)) (١).

والوارد في سندها:

يحيى بن عبد الحميد الحمّاني:

فقد ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في (باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام))، وقال عنه:

((يحيى بن عبد الحميد الحمّاني)) (٢).

وعاد وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، في موردين:

الأول: في باب حرف الياء، وقال عنه:

((يحيى بن عبد الحميد الحمّاني، له كتاب أخبرنا به جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن موسى بن المتوكل،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٦ ـ ٦١٧ الرقم: ٥٨٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٥٠ الرقم ٦٣٩٤.

عن موسى بن أبي موسى الكوفي، عن محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس، والحسن بن علي بن زياد، عنه))[١].

الثاني: في باب من عُرف بقبيلته أو لقبه أو بلده:

وذكر منهم ((الحمّاني، له كتاب المناقب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عنه)) [٢] ولم يعلّق عليه بشيء.

وبالتالي، فلا توثيق، بل ولا إشارة إلى حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف.

نعم، ذكر الكَشّي -كما تقدّم- في ترجمة المفضّل بن عمر، أنَّ للحمّاني كتاب ألّفه في إثبات إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، والظاهر أنه هو الكتاب الذي أشار إليه الشيخ الطوسي في المقام.

وعليه، فلم يثبت للرجل لا توثيق، ولا تضعيف من قبل أصحابنا.

نعم، تعرّض له العامة كثيراً في مصنفاتهم، وذكروا في حاله

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة واصولهم: ص ٢٦١ الرقم ٧٩١.

(٢)المصدر نفسه: ص ٢٨٢ الرقم ٩٠٧.

أقوالاً:

القول الأول: أنَّ الرجل ثقة، ونقل وثاقته عبد الله بن عدي الجرجاني في الكامل، نقلاً عن يحيى بن معين،(١) وكذلك نقل توثيقه الذهبي في ميزان الاعتدال،(٢) وكذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد،(٣) وقد وصفه معين بأنه صاحب حديث، صدوق (٤)، وغيرهم.

وقد ذكر العامة كذلك روايته عن شُريك، كما أشار إلى ذلك ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق.(٥)

القول الثاني: أنَّ الرجل ضعيف، ونقل ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال، عن أحمد وغيره، حيث قال:

((وأما أحمد فقال: كان يكذب جهاراً، وقال النسائي: ضعيف، وقال البخاري: كان أحمد وعلي يتكلمان فيه، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ابن الحمّاني كذّاب، وقال مرّة:

(١) ينظر: الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال:٥/ ٣٢١.

(٢) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ٤/ ٣٩٢ ح ٩٥٦٧.

(٣) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ١٤/ ١٧٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٤/ ١٧٥.

(٥) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ٤٣/ ٣٥٠.

ثقــة))[1].

ولكــن الظاهــر أنَّ رمــي الرجــل بالضعــف والكــذب إنــما كان مــن جهــة أنــه شــيعي، وكان يقــول بــأن معاويــة عــلى غــير ملّــة الإســلام، وهــذا يكفــي للطعــن بالــراوي عنــد العامــة، بــل لعــلّ مجــرد تشــيّع الــراوي يكفــي لديهــم -مــع الأســف- لرميــه بالغلــو أو الكــذب أو الضعــف.

ويعضد وثاقة الرجل:

أنــه لم يوجــد في مســنده وأحاديثــه أحاديــث منكــرة، ويقــال: إنــه أول مــن صنّــف مســنداً بالكوفــة، والشــاهد عــلى مــا ذكرنــاه هــو مــا ذكــره الذهبــي، حيــث قــال:

((وقــال ابــن عــدي: ليحيــى الحــمّاني مســند صالــح، ويقــال: إنــه أول مــن صنّــف المســند بالكوفــة، وأول مــن صنّــف بالبــصرة مســدّد، وأول مــن صنّــف المســند بمــصر، أســد بــن موســى..... قــال بــن عــدي: ولم أرَ في مســنده وأحاديثــه أحاديــث مناكــير، وأرجــو أنــه لا بــأس بــه، قلــت: إلاّ أنــه شــيعي بغيــض، قــال زيــاد بــن أيــوب: ســمعت يحيــى الحــمّاني يقــول: كان معاويــة عــلى غــير

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٤/ ٣٩٢.

ملّة الإسلام، قال زياد: كَذبَ عدو الله))[1].

وقد وصفوا رواياته بأنها متصلة الإسناد، سالمة عن الضعف، وبذلك يظهر أنَّ الخدش فيه إنما كان لتشيّعه وعداوته لمعاوية.

وعليه، فالرجل معتبر الحديث عندنا.

نعم، قد يخدش بالرواية من جهة أخرى، ولكنّ ما وَرَدَ فيها لم يكن بعيداً عن مقالة جمعٍ منهم المفضّل، كما ورد في جملة من الروايات المتقدمة.

الرواية السادسة:

ما رواه الكَشّي في اختيار معرفة الرجال، حيث قال:

((وجدت بخط جبريل بن أحمد الفارياني[2] في كتابه:

حدّثني محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن وهب، وإسحاق بن عمار، قالا: خرجنا نريد زيارة الحسين

(١) المصدر السابق: ٤/ ٣٩٢.

(٢) وقيل (الفريابي)، وفي القاموس: فرياب كجريال، بلد ببلخ أو هو فيرياب ككيمياء، أو فارياب كقاصعاء، وكساباط، ناحية وراء نهر سيحون. الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ١ / ١١٢.

(عليه السلام)، فقلنا: لو مررنا بأبي عبد الله المفضّل بن عمر فعساه يجيء معنا، فأتينا الباب فاستفتحناه فخرج إلينا فأخبرنا، فقال: أستخرجُ الحمار وأخرج، فخرج إلينا وركب وركبنا، فطلع لنا الفجر على أربعة فراسخ من الكوفة، فنزلنا فصلّينا والمفضّل واقف لم ينزل يُصلي، فقلنا: يا أبا عبد الله ألا تصلّي؟ فقال: قد صلّيت قبل أنْ أخرج من منزلي))[1].

وفي السند: جبريل بن أحمد الفاريابي، وقد روى في رجال الكَشّي عن جمعٍ، منهم:

١ـ أبو جعفر محمد بن إسحاق.

٢ـ أبو سعيد الآدمي، سهل بن زياد.

٣ـ الحسن بن خرزاد.

٤ - الشجاعي.[2]

٥ـ محمد بن عبد الحميد العطار.

٦ـ محمد بن عبد الله بن مهران.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٧ الرقم ٥٨٩.

(٢) وهو مشترك بين اكثر من راوٍ، لكن الظاهر ان المراد منه هنا هو الحسن بن الطيب الشجاعي.

٧ـ محمد بن عيسى.

٨ـ موسى بن جعفر بن إبراهيم.

٩ـ موسى بن جعفر بن وهب.

١٠ـ موسى بن معاوية بن وهب.

ويروي عنه: الكَشّي ومحمد بن مسعود.

ثمّ أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم له في رجاله، في (باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام))، وقال عنه:

((جبريل بن أحمد الفاريـاني، يُكنّى أبا محمد، وكان مقيماً بكش، كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان))[1].

وترجم له ابن حجر في لسان الميزان بالقول:

((جبريل بن أحمد الفاريابي، أبو محمد الكَشّي، قال أبو عمرو الكَشّي: حدثنا عنه محمد بن مسعود وغيره، وكان مقيماً بكش، له حلقة، كثير الرواية، وكان فاضلاً، متحرياً، كثير الأفضال على الطلبة، قال ابن النجاشي: ما ذاكرته في شيءٍ إلاّ مرّ فيه كأنما يقرأ من كتاب، ما رأيتُ أحفظ منه، وقال لي: ما

(١) الطوسي، الرجال: ص٤١٨ الرقم ٦٠٤٢.

سمعت شيئاً فنسيته، ذكراه في رجال الشيعة))[١].

والمتتبع لموارد ذكره في رجال الكَشّي، يجد أنه يعتمد على ما يجده بخطه، وقد يوصف الرجل بالفاريابي أو الفاريابي.

((وقال الفاضل البرجندي: فارياب بفاء بعدها ألف وسكون الراء المهملة ومثناة من تحت بعدها ألف ثم باء موحدة، بلدة صغيرة قريب بلخ، بينهما اثنان وعشرون فرسخاً، وفي القاموس فرياب كجريال بلد ببلخ، أو هو فرياب ككمياء أو فارياب ك(قاصعاء) وك(ساباط) ناحية وراء نهر سيحون))[٢].

ثم أننا تتبعنا روايات الرجل فوجدناه دائماً ما ينقل الأسئلة المهمة في المنهج المعتمد لأخذ الدين ومعالمه من الحلال والحرام والعقائد، وهو الذي روى الأخذ لمعالم الدين عن يونس بن عبد الرحمن من جهة كونه ثقة، وكذلك عادةً ما يتتبع الشبهات ويسأل عنها، فعلى سبيل المثال ذكر الكَشّي في اختيار معرفة الرجال:

---

(١) ابن حجر، لسان الميزان: ٢/ ٩٤.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ هامش ص ٣٢، تحقيق: مهدي الرجائي.

((وجدت بخط جبريل بن أحمد الفاريابي: حدّثني موسى بن جعفر بن وهب، عن إبراهيم بن شيبة، قال:

كتب إليه: جُعلت فداك، إنَّ عندنا قوماً يختلفون في معرفة فضلكم بأقاويل مختلفة، تشمئز منها القلوب، وتضيق لها الصدور، ويروون في ذلك الأحاديث، لا يجوز لنا الإقرار بها؛ لما فيها من القول العظيم، ولا يجوز ردها ولا الجحود لها إذا نُسبت إلى آبائك، فنحن وقوف عليها، ومن ذلك، أنهم يقولون ويتأولون في معنى قوله قول الله (عز وجلّ) (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ)[1] وقوله (عزّ وجل) (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ).[2] ومعناها رجل، لا ركوع ولا سجود، وكذلك الزكاة معناها ذلك الرجل لا عدد دراهم ولا إخراج مال، وأشياء تشبهها من الفرائض والسنن والمعاصي، تأولوها وصيّروها على هذا الحدّ الذي ذكرت لك، فإن رأيت أنْ تمنّ على مواليك بما فيه سلامتهم ونجاتهم من الأقاويل التي تصيّرهم إلى العطب والهلاك، والذين ادّعوا هذه الأشياء، ادّعوا أنهم أولياء، ودعوا إلى طاعتهم، منهم علي بن حسكة،

(١) سورة العنكبوت: ٤٥.

(٢) سورة البقرة: ٤٣.

والقاسم اليقطيني، فما تقول في القبول منهم جميعاً؟

فكتب (عليه السلام): ليس هذا ديننا، فاعتزله.

قال نصر بن الصبّاح: علي بن حسكة الحوّار كان أستاذ القاسم الشعراني اليقطيني، من الغلاة الكبار، ملعون))[١].

والمتحصّل من جميع ما تقدم: أنَّ جبريل بن أحمد الفاريابي، معتبر الحديث.

وأما رجال السند الباقون منهم:

الأول: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم[٢]

الثاني: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، تقدم[٣].

الثالث: معاوية بن وهب البجلي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم، وحسن الطريقة كذلك[٤]

الرابع: إسحاق بن عمار الصيرفي، الكوفي، الساباطي،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٠٣ الرقم ٩٩٥.

(٢) ينظر: عادل هاشم، محمد بن عيسى بحث رجالي: ص٨٣.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٢٦ الرقم ٨٨٧.

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٢ الرقم ١٠٩٧.

التغلبي، الفطحي، والكل واحد، وهو ثقة، معتبر الحديث، شيخ من أصحابنا، تقدّم[١]

وعليه، فالرواية معتبرة سنداً، واضحة الدلالة على الخدش في المفضّل بن عمر.

الرواية السابعة:

ما رواه الكَشّي حيث قال:

((حدّثني محمد بن مسعود قال: حدّثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدّثني عبد الله بن القاسم، عن خالد الجوان، قال:

كنت أنا والمفضّل بن عمر وناس من أصحابنا بالمدينة، وقد تكلمنا في الربوبية، قال: فقلنا مرّوا إلى باب أبي عبد الله (عليه السلام) حتى نسأله، قال: فقمنا بالباب، قال: فخرج إلينا وهو يقول: بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ، لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ[٢].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ٧١ الرقم ١٦٩.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧.

قال الكَشّي: إسحاق وعبد الله وخالد من أهل الارتفاع))[١].

والرواية وإن أمكن الخدش فيها سنداً، ولكنها تنفع في التأييد، بمعية ما تقدّم من الروايات، خصوصاً وأنها تشير إلى الحدّ الذي بلغه الغلاة في الأئمة (عليهم السلام)، حتى قالوا فيهم بالربوبية، وتقدّم ما يُشير إلى استخفافهم بأمر الصلاة والواجبات الأخرى.

ولكن في مقابل ذلك، ربما يُذكر أمران[٢] للدلالة على براءة المفضّل من تهمة كونه من دعاة إسماعيل بن الإمام (عليه السلام)، ومن تهمة كونه من القائلين بأن معرفة الإمام (عليه السلام) تكفي عن أداء الفرائض، وقد أشار إلى هذين الأمرين المحدّث النوري (رحمه الله).[٣]

الأمر الأول: جملة من الروايات الدالّة على أنه من القائلين بإمامة الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) بعد وفاة أبيه، وفي بعضها أنه سمع التنصيص عليه من أبيه الصادق (عليه السلام)، وفي بعضها أنه دخل على الكاظم (عليه السلام) بعد وفاة أبيه، فسمع

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٩ الرقم ٥٩١.

(٢) ذكرهما السيد محمد رضا السيستاني في قبسات من علم الرجال.

(٣) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٠٩.

كلامه وسأله، ثم قطع بإمامته.

ولكن يمكن أن يقال:

أن هذه الروايات لا تنفي كونه من دعاة إسماعيل أيام حياته، فقد وَرَدَ في بعض النصوص أنه رجع عنه بعد موته، والخطّابية ودعاة إسماعيل افترقوا فرقاً بعده[1]. فبعضهم

---

(١) بعد أن صلب ومات أبو الخطاب ومن كان معه، والذين سمّاهم البعض بالخطابية المطلقة تمييزًا لهم عن باقي جماعات الخطابية التي جاءت بعد موت أبي الخطّاب، فانقسموا إلى عدّة جماعات مختلفة، وهم:

الخطابية المعمرية: يزعمون أنّ الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له « معمر » وعبدوه كما عبدوا أبا الخطاب.

الخطابية البزيعية: أصحاب بزيع بن موسى يزعمون أن جعفر بن محمد (عليه السلام) هو اللهّ.

الخطابية العميرية: أصحاب عمير بن بيان العجلي، وهذه الفرقة تكذب من قال منهم: إنّهم لا يموتون ويزعمون أنّهم يموتون ولا يزال خَلَفٌ منهم في الأَرض أئمة أنبياء وعبدوا جعفر بن محمد الصادق ع.

الخطابية المفضلية: لأَنّ رئيسهم كان صيرفياً يقال له المفضل يقولون بربوبية جعفر كما قال غيرهم من أصناف الخطابية وانتحلوا النبوة والرسالة. ينظر: الشيخ جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل: ٧/ ١٧.

أنكر موته، وبعضهم قال: إن الإمامة انتقلت إلى ولده محمد، وبعضهم قال غير ذلك.

الأمر الثاني: أنَّ هناك عدة روايات رواها المفضّل في الردِّ على الخطّابية، ومَن كانوا يدّعون أنَّ معرفة الإمام (عليه السلام) تكفي عن الإتيان بالفرائض من الصلاة والصيام واجتناب المنكرات، منها:

١ـ ورد في الدعائم عن المفضّل عن الصادق (عليه السلام) أنه قال له: ((أُخرج إلى هؤلاء -يعني أصحاب أبي الخطاب-، فقل لهم: بأنّا مخلوقون، وعباد مربوبون)) [١]، ردّاً على من كان يدّعي أنَّ الأئمة (عليهم السلام) لهم بعض صفات الله (سبحانه وتعالى).

٢ـ روى الصدوق أيضاً. قال:

((قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): روي عن المغيرة، أنه قال: إذا عرف الرجل ربه ليس عليه وراء ذلك شيء، قال: ماله؟ لعنه الله، أليس كلّما ازداد بالله معرفة فهو أطوع له؟.....)) [٢]، ثم نقل أن الإمام (عليه السلام) ردَّ على مقالته بكلام مفصل.

---

(١) القاضي أبو حنيفة النعمان، دعائم الإسلام: ١/ ٥٠.

(٢) الصدوق، ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ص ٢٤٦.

٣ـ روى الصفار بإسناده عن المفضّل، أنه كتب إلى الإمام (عليه السلام) يشتكي من بعض الذين يزعمون أنَّ الدين إنما هو معرفة الرجال، وإذا عرفت ذلك فاعمل ما شئت، وأنهم يقولون أنَّ الصلاة رجل، والزكاة رجل، والصيام رجل، إلى آخره، وأنَّ الفواحش من الخمر والربا والميتة وغيرها رجل، فكتب إليه الإمام (عليه السلام) كتاباً مفصّلاً من عدة صفحات يردّ على هؤلاء.

وحاصل كلامه (عليه السلام) أنَّ هؤلاء سمعوا قولاً لم يعقلوا معناه، وانَّ قولهم أنَّ الصلاة والزكاة والفرائض الأخرى رجل كلام صحيح، ولكن الوجه فيه أنَّ كل فريضة إنما كانت من النبي (صلى الله عليه وآله)، الذي جاء بها من عند ربه، وأن ذلك كلّه إنما يُعرف بالنبي (صلى الله عليه وآله)، ولولا معرفة ذلك النبي والإيمان به والتسليم له ما عرف ذلك.... إلى آخر ما ورد في الرواية المشار إليها في الردّ على عقائد الغلاة[1].

قال المحدّث النوري بعد إيرادها بتمامها:

((وبالجملة فالخبر في غاية الاعتبار، وكفى بمتنه شاهداً، ويظهر منه مضافاً إلى براءة ساحة المفضّل عن الخطّابية..... أنَّ سبب توهم مَن توهم فيه، فإنَّ الظاهر أنه كان خالطهم

(١) ينظر: الصفّار، بصائر الدرجات: ص ٥٤٦.

وعاشرهم ليعرف مذاهبهم وطريقتهم.....فينتهي بأخبارهم إلى إمامه (عليه السلام)، على بصيرة ورؤية، فظن الجاهل الغبي، أو الحاسد الغوي أنه صبا إليهم، وتدثّر بمذهبهم))[١].

ولكن الملاحظ أنَّ ما ذكر في هذه الرواية من تأويل القول المذكور مما يصعب تصديقه، وقد روى الصدوق (قدس سره)[٢] مقطعاً من كتاب الصادق (عليه السلام) إلى المفضّل، وليس فيه ما ذكر.

٤ـ ما أورده ابن شعبة[٣] في وصية المفضّل لجماعة الشيعة، وهي تتضمن معانٍ لا تنسجم مع كون الشخص من الخطّابية، والقائلين بأنَّ معرفة الإمام تكفي عن العمل، ونحو ذلك من العقائد الفاسدة، كما أشار إلى ذلك المحقق التستري (قدس سره).[٤]

أقول: الروايات المذكورة كلّها ضعيفة السند، وبعضها -كرواية الصفار - مروية بطرق الغلاة، كالقاسم بن الربيع الوراق، ومحمد بن سنان، وميّاح المدائني، فلا يمكن بمثل هذه

---

(١) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٢٧.

(٢) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ١/ ٢٥٠ ب: علل الشرائع وأصول الاسلام ح ٧.

(٣) ينظر: الحراني، تحف العقول: ص ٥١٣.

(٤) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١٠/ ٢١٧.

الروايات إثبات براءة المفضّل مما اتُهم فيه من الغلو، بالإضافة إلى أنه قلّما يوجد غالٍ إلاّ وهو راوٍ لمثل هذه الروايات، فهذا يونس بن ظبيان -الذي هو من كبار الغلاة-، وقد ورد في الرواية الصحيحة عن الإمام الرضا (عليه السلام) (لعنه والبراءة منه، وأنه مع أبي الخطاب مقرونان في أشد العذاب) [1]، وقد روي عنه العديد من الروايات[2] في أهمية الصلاة والصيام واجتناب المنكرات، وأنَّ الشيعي يُختبر بأمرين: تقيّده بالصلاة في وقتها، والبرّ بإخوانه، ونحو ذلك.

فرواية الغلاة لهذه الروايات ونظائرها ربما تكون لإبعاد الشبهة عن أنفسهم؛ لأنه لم يكن بوسعهم المجاهرة أمام الجميع بعقائدهم، بل كانوا يتظاهرون أمام الآخرين غير جماعتهم بأنهم من الصلحاء، ويتقيدون بأداء الفرائض واجتناب الكبائر، ويروون الأحاديث الدالة على لزوم ذلك.

وبالجملة:

فالعبرة في حال المتهمين بالغلو إنما هي بأعمالهم دون رواياتهم؛ ولذلك يلاحظ أنَّ محمد بن أورمة الذي اتُهم بالغلو،

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٥٧-٦٥٨ الرقم ٦٧٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٦٧٢ ، ٤/ ٦٥ ، ٦/ ٣٩٩.

لم يشفع له في دفع هذا الاتهام عنه، كون رواياته صحيحة خالية من معاني الغلو والتخليط، ولكن لما بُعث إليه من يفتك به، ووجده يصلّي من أول الليل إلى آخره، توقف عن قتله، حتى تبيّن له أنه ليس غالياً؛ لأنَّ الغالي لا يصلّي كما مرّ.

والحاصل:

أن ما اُستشهد به على عدم غلو المفضّل، لا يقاوم تنصيص الكَشّي وابن الغضائري على خلاف ذلك.[1]

وهذه الجهة في روايات الغلاة مهمة جداً، لابدّ من الالتفات إليها في حال البحث عن أحوالهم؛ لأنها تكشف عن طرقهم الخبيثة في إخفاء غلوّهم وإيهام الآخرين بأنهم على الطريقة المثلى والمنهج الصحيح، ولكنهم في الحقيقة في قمة الانحراف.

فالمتحصّل من هذا الوجه:

أنَّ الروايات المعتبرة قد أثبتت أنّ المفضّل غالٍ في أفعاله وأقواله، وما قيل في رد تهمة الغلو عنه، فقد ظهر أنها ضعيفةٌ سنداً ودلالة، ولا تقاوم ما تقدم من روايات معتبرة، خادشة

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٥٥٨ ـ ٥٦١.

في حال المفضّل.

الوجه الثاني:

ما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في حق المفضّل بن عمر، حيث قال عنه:

((مفضّل بن عمر، أبو عبد الله، وقيل أبو محمد، الجعفي، كوفي، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعبأ به، وقيل: أنه كان خطّابياً، وقد ذكرت له مصنفات لا يعوّل عليها، وانما ذكرناه للشرط الذي قدمناه.

له كتاب ما افترض الله على الجوارح من الإيمان، وهو كتاب (الإيمان والإسلام)، والرواة له مضطربون[1] الرواية له، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا أبو عمر أحمد بن علي الفائدي، عن الحسين بن عبيد الله بن سهل السعدي، عن إبراهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح، عن القاسم بن بريد بن معاوية، عن أبي عمرو الزبيري، عن المفضّل بن عمر.

وله كتاب (يوم وليلة)، وكتاب (فكّر)، كتاب في بدء

(١) كذا بالاصل

الخلق والحث على الاعتبار، ووصية المفضّل، وكتاب علل الشرائع، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن عمران بن موسى، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سنان، عن المفضّل)) [1].

والملاحظ في كلمات النجاشي بحق المفضّل بن عمر، أمور:

الأول: التأكيد على كونه فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعبأ به.

الثاني: اتهامه بالخطّابية.

الثالث: أنَّ مصنفاته لا يعوّل عليها.

الرابع: بخصوص ما ذكره في كتاب الكَشّي فقد علّله من جهة ما قدمه النجاشي من شرط في مقدمة كتابه، وهو ذكر أسماء مصنفي الشيعة، والكتاب فهرست لهم، دون أن يكون الداعي وراء ذكره اعتماده عليه، أو كونه ثقة، أو حسن الحال.

الخامس: أنَّ لمحمد بن سنان دوراً في رواية مصنفات المفضّل بن عمر، ومحمد بن سنان هذا من الغلاة -كما تقدّم-، ويمكن أن يتلاعب بالروايات على النحو الذي يمكن أنْ يُظهر منها

---

(١) النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٦ الرقم ١١١٢.

دفع شبهة الغلو عن أصحابه من الغلاة، ومَن يروي عنه كالمفضّل، أو يروي روايات في الفرائض والحفاظ عليها؛ حتى يدفع عنه وعنهم شبهة الغلو وأفكاره التي تقدمت.

الوجه الثالث:

ما ذكره ابن الغضائري (رحمه الله) في رجاله، بحق المفضّل بن عمر، حيث قال عنه:

((المفضّل بن عمر الجعفي، أبو عبد الله، ضعيف، متهافت، مرتفع القول، خطّابي، وقد زيد عليه شيء كثير، وحمل[1] الغلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه))[2].

وكلمات ابن الغضائري في القدح بالمفضّل واضحة لا لبس فيها، والكتاب -أي رجال ابن الغضائري -ثابت نسبته إلى ابن الغضائري، والرجل -أي ابن الغضائري-، ثقة، نقّاد للأخبار والرواة على وفق منهج علمي دقيق مقبول الكلام عندنا، سواء بحق الرواة، أو خارج دائرة الرواة، من المعلومات والمعطيات التي ترد في تراجم الرجال.

---

(١) في نسخة (وحمله)

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٧ الرقم ١١٧.

فالنتيجة النهائية في حال المفضّل بن عمر الجعفي أنه:

لم يثبت له توثيق، بل الأقرب ضعفه، واضطراب مذهبه وعقيدته.

وبذلك ينتهي الحديث عن المفضّل بن عمر، بحمد الله وقوته نحمده تعالى ونشكر فضله.

والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القران الكريم.

٢. بحوث رجالية في تفسير القمي الشيخ عادل هاشم (مخطوط) (معاصر).

٣. بحوث رجالية في مشايخ الثقات الشيخ عادل هاشم (مخطوط) (معاصر).

٤. بحوث في التوثيقات العامة الشيخ عادل هاشم (مخطوط) (معاصر).

٥. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٦. محمد بن عيسى بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م. المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٧. محمد بن سنان بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م. المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٨. بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: الشيخ عادل هاشم

(معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٩. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة : الرابعة. سنة الطبع : ١٣٦٣ ش المطبعة : خورشيد الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران.

١٠. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة : خورشيد الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.

١١. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) . تحقيق: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٣٦٨ ش. المطبعة : أمير - قم الناشر : منشورات الشريف الرضي – قم.

١٢. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. سنة الطبع : ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ - الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

١٣. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.

١٤. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع: ١٩٨٤ م المطبعة: مطابع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

١٥. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٦. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١٧. الغَيبة: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان ١٤١١. المطبعة: بهمن،

الناشر : مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.
١٨. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
١٩. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
٢٠. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.
٢١. الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش. المطبعة : حيدري، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.
٢٢. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت

٤٥٠ هـ) ، الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٣. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

٢٤. معجم رجال الحديث: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت١٤١٣هـ)الطبعة:الخامسةسنةالطبع:١٤١٣-١٩٩٢م.

٢٥. بصائر الدرجات: الصفّار، أبو جعفر محمد بن الحسن القمي (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق : الحاج ميرزا حسن كوچه باغي. سنة الطبع : ١٤٠٤ المطبعة : مطبعة الأحمدي – طهران، الناشر : منشورات الأعلمي – طهران.

٢٦. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء – بيروت – لبنان.

٢٧. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر)ت ٨٥٢ هـ(الطبعة : الثانية. سنة

الطبع : ١٩٧١ م، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت – لبنان.

٢٨. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت ١٢٠٥ هـ) تحقيق : علي شيري سنة الطبع : ١٩٩٤م، المطبعة : دار الفكر – بيروت، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.

٢٩. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) سنة الطبع : ١٩٧٩ م ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان.

٣٠. الاختصاص: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ) تحقيق : علي أكبر الغفاري ، السيد محمود الزرندي، الطبعة : الثانية . سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشر : دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٣١. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣م الناشر : دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٣٢. تفسير القمي، القمي علي بن إبراهيم (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق وتقديم : السيد طيب الموسوي الجزائري

الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : صفر ١٤٠٤، الناشر : مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ايران.

٣٣. الأمان من أخطار الأسفار والأزمان: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر(ت ٦٦٤ هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة : الأولى. المطبعة : مهر - قم سنة الطبع : ١٤٠٩. الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٣٤. قاموس الرجال: التستري محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ)، الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٥. التوحيد: المفضل، أبو عبد الله عمر بن مفضل (ت ١٤٥ هـ)، تحقيق : تعليق : كاظم المظفر. الطبعة: الثانية. سنة الطبع : ١٤٠٤ - ١٩٨٤م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

٣٦. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن علي (معاصر) جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٣٧. الكامل في ضعفاء الرجال: الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن

عدي (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق: يحيى مختار غزاوي الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٩٨٨ م، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٣٨. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي. الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٩٦٣ م الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت – لبنان.

٣٩. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق : دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة: الأولى سنة الطبع : ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان.

٤٠. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١ هـ) تحقيق : علي شيري سنة الطبع : ١٤١٥، المطبعة : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٤١. دعائم الإسلام: القاضي أبو حنيفة، النعمان بن محمد بن منصور(ت ٣٦٣ هـ) تحقيق : آصف بن علي أصغر فيضي. سنة الطبع : ١٩٦٣م، الناشر : دار المعارف – القاهرة.

٤٢. تحف العقول: الحرّاني، أبو محمّد الحسن بن عليّ بن الحسين بن شُعبة (توفي في أواخر القرن الرابع الهجري) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤٠٤، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٤٣. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي، الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢ المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.
٤٤. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١٨٠١ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٦ المطبعة: ستارة – قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.
٤٥. الوجيزة: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) تصحيح وتحقيق: محمد كاظم رحمن ستايش الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي (ايران).
٤٦. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت.

٤٧. تنقيح المقال في علم الرجال: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ) طبعة حجرية.
٤٨. تكملة الرجال: الكاظمي، عبد النبي بن علي بن أحمد (ت ١٢٥٦هـ) ، تحقيق وتقديم :السيد محمد صادق بحر العلوم. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ. المطبعة: مهر. الناشر: انوار الهدى.
٤٩. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
٥٠. نهاية الإرب في فنون الأدب: النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهّاب بن محمد)ت ٧٣٣ هـ) تحقيق : مفيد قمحية وجماعة. الطبعة : الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

مُحتَوياتُ الكِتاب

الموضوع	الصفحة
إطلالة على شخصية المفضّل بن عمر	٩
الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف	١٢
الوجه الأول:	١٢
الرواية الأولى:	١٢
الرواية الثانية:	١٣
الرواية الثالثة:	١٥
الرواية الرابعة:	١٧
الجهة الأولى:	١٨
الجهة الثانية:	٢٢
الكلام في جهة الدلالة:	٢٤
الرواية الخامسة:	٢٥
الرواية السادسة:	٢٩
الرواية السادسة:	٣١
الرواية السابعة:	٣٣
الجهة الثالثة:	٣٦
الرواية الثامنة:	٤٠
الرواية التاسعة:	٤١

الموضوع	الصفحة
الرواية العاشرة:	٤٤
الرواية الحادية عشر:	٤٤
الرواية الثانية عشر:	٤٥
الرواية الثالثة عشر:	٥٠
الوجه الثاني:	٥٣
الوجه الثالث:	٥٥
الوجه الرابع:	٥٥
الوجه الخامس:	٦٠
الوجه السادس:	٦٨
الوجوه التي ذُكرت للخدش في المفضّل بن عمر	٧٣
الوجه الأول:	٧٣
الرواية الأولى:	٧٣
الرواية الثانية:	٨١
الرواية الثالثة:	٨٥
الرواية الرابعة:	٩٠
الرواية الخامسة:	٩٢
الرواية السادسة:	٩٧

الموضوع	الصفحة
الرواية السابعة:	١٠٣
الوجه الثاني:	١١١
الوجه الثالث:	١١٣
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١١٧